

# الإدارة الجماعية في مجال النسخ



International  
Federation of  
Reproduction  
Rights  
Organisations



الآراء المعبّر عنها في هذا المنشور هي آراء المؤلف. ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المنظمة العالمية للملكية الفكرية والاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ.

## مقدمة

يسر المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) والاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ أن يشاركاً معاً في إصدار هذا المنشور الذي يعرض وصفاً عاماً لمفهوم الإدارة الجماعية ودورها في مجال النسخ، ويقدم لمحة عن الإطار التشريعي ومختلف المنظمات الوطنية المعنية بحقوق النسخ وأنشطتها.

وقد أعد هذا المنشور بناءً على اتفاق للتعاون عقده كل من الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ والويبو في سنة ٢٠٠٣، ويتيح الاتفاق الفرصة للمنظمتين للعمل معاً من أجل النهوض بأنشطة التوعية.

وقد اضطلعت السيدة (طرجا كوسكين - أولسون)، الرئيسة الفخرية للاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ، بأعباء جمع معلومات هذا المنشور، علماً بأنها خبيرة دولية معترف بها في هذا المجال بعدما عملت لمدة ثلاثة عقود في خدمة الإدارة الجماعية.

ومن المتوقع أن يفيد هذا المنشور بلا شك كمصدر قيم للمعلومات المختصين بحق المؤلف والحقوق المجاورة، وكذلك جميع المعنيين مباشرة بالإدارة الجماعية في مجال النسخ في كل أنحاء العالم.

## المحتويات

١	مقدمة
٤	الغرض المتوخى من هذا المنشور
٥	الأركان الثلاثة لنظام حق المؤلف الصائب
٥	المنظمات المعنية بحقوق النسخ
٦	١- الطباعة والنشر
٦	١-١ نبذة عن المعنيين بالطباعة والنشر في الأسواق
٧	٢-١ كيف يمارس حق المؤلف في مجال الطباعة والنشر؟
٧	٣-١ الإدارة الجماعية لحق المؤلف حل صائب
٩	٢- الإدارة الجماعية والنسخ
٩	١-٢ الإدارة الجماعية لحق المؤلف ظاهرة قديمة
١٠	٢-٢ ما هو الأساس المنطقي للإدارة الجماعية؟
١١	٣- الإطار التشريعي
١١	١-٣ التشريع الدولي
١٢	٢-٣ تشريع الاتحاد الأوروبي
١٣	٣-٣ التشريع الوطني
١٥	٤- نماذج مختلفة لسير عمل المنظمات المعنية بحقوق النسخ
١٥	١-٤ خيارات مختلفة
١٥	٢-٤ الترخيص الطوعي الجماعي
١٨	٣-٤ نظام الترخيص الطوعي الذي يستند إلى التشريع
٢٠	٤-٤ الترخيص القانوني
٢٥	٥-٤ الخلاصة

٢٥	<b>٥- المسائل التنظيمية</b>
٢٦	١-٥ الوضع القانوني وشكله
٢٨	٢-٥ التفويض
٣٠	٣-٥ مراقبة الشؤون الداخلية والخارجية

٣٣	<b>٦- التشغيل العملي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ</b>
٣٣	١-٦ مجموعات أصحاب الحقوق
٣٤	٢-٦ إدارة مختلف أنواع المنسوخات
٣٦	٣-٦ أصحاب الحقوق الأجانب
٣٧	٤-٦ التشغيل العملي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ

٤٥	<b>٧- النسخ الرقمي والنشر</b>
٤٥	١-٧ المسائل محل النقاش
٤٥	٢-٧ اكتساب الحقوق الرقمية
٤٦	٣-٧ الاتفاقات الثنائية
٤٧	٤-٧ طرائق وممارسات التراخيص الحالية
٤٨	٥-٧ بعض الحلول التشريعية

٥٠	<b>٨- الاتحاد الدولي (IFRRO) يمثل مصالح أصحاب الحقوق</b>
٥٠	١-٨ الاتحاد الدولي - الصلة الدولية
٥١	٢-٨ مهام الاتحاد الدولي الرئيسية
٥٤	٣-٨ اتفاق التعاون المبرم مع الويبو

## الغرض المتوخى من هذا المنشور

الغرض المتوخى من هذا المنشور هو وصف مفهوم ودور الإدارة الجماعية في مجال النسخ بوجه عام، وتقديم نظرة إجمالية عن أنشطة المنظمات المعنية بحقوق النسخ كما تسمى منظمات الإدارة الجماعية في هذا المجال.

إن أسواق الطباعة والنشر هي من بين أهم القطاعات الثقافية في المجتمع، ولا ريب أن إسهامها في الصناعات القائمة على حق المؤلف، أي الصناعات التي تقوم أنشطتها على المواد المحمية بموجب حق المؤلف، هو إسهام مهم للغاية، إذ أنها تشمل مجموعة متنوعة من المنتجات مثل الكتب والصحف والدوريات والمجلات، وسوق النشر السليمة شرط أساسي لكي يكتب مؤلفو الكتب الأدبية، ويستثمر الناشر في مجال الإنتاج الفني الواسع النطاق ثقافياً، وفي تقديم المنتجات والخدمات. ولذلك، فمن الأهمية بمكان أن تباشر السوق عملها على خير وجه دون مواجهة أعمال القرصنة ودون إعداد نسخ مصورة غير مصرح بها.

وإذا كان من الواجب مكافحة أعمال القرصنة عن طريق آليات الإنفاذ القوية والفعالة، إلا أنه يجوز الترخيص بإعداد نسخ مصورة عن بعض المواد لأغراض داخلية في المؤسسات التعليمية والتجارية مثلاً. فقد أنشأ المؤلفون والناشرون والجمعيات التي تمثلهم منظمات تختص بحقوق النسخ وتمنح التراخيص بالإجابة عنهم لتغطية أعمال النسخ الواسعة النطاق التي تمارس في كل قطاعات المجتمع.

ويصف هذا المنشور الإطار التشريعي الذي تباشر فيه المنظمات المعنية بحقوق النسخ عملها، ويركز الأضواء على الحلول التشريعية والعملية الرئيسية المعمول بها في مختلف البلدان، ويسرد أمثلة واقعية ملموسة حثت على إصدار تشريعات متينة وفعالة، وإنشاء منظمات تختص بحقوق النسخ في البلدان التي لا توجد فيها بعد.

إننا نأمل أن يكون هذا المنشور أداة إعلامية مفيدة للمشرعين الذين يسعون لإبتكار حلول تشريعية ملائمة لأعمال النسخ الواسعة النطاق، ويقدم نظرة إجمالية عن نتائج أساليب العمل المتبعة في مختلف بلدان العالم.

وقد أعد هذا المنشور أيضاً لبعض الأطراف المعنية الأخرى كدراسة عامة عن النسخ والإدارة الجماعية، وكدليل للتخصيص بإعداد نسخ مصورة على أساس الخدمات التي تقدمها المنظمات المعنية بحقوق النسخ.

طرجا كوسكين - أولسون، الرئيسة الفخرية للائحة الدولي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ<sup>(1)</sup>

## الأركان الثلاثة لنظام حق المؤلف الصائب

الإدارة

الإنفاذ

التشريع

### المنظمات المعنية بحقوق النسخ

المنظمات المعنية بحقوق النسخ، بصفتها مثلة للمؤلفين والناشرين في العالم أجمع، تخدم مصلحة أصحاب الحقوق والمستخدمين والمجتمع بوجه عام عن طريق:

- خلق ثقافة متمشية مع مصلحة المجتمع: من السهل على المستخدمين أن يحصلوا على تصاريح حق المؤلف الضرورية من مصدر واحد. أي المنظمة المعنية بحقوق النسخ. بغية إعداد نسخ مصورة على نطاق واسع وإجراء الاستعمالات الرقمية العديدة.
- ضمان سوق مزدهرة للطباعة والنشر: الترخيص والإنفاذ عملاً متساندان. إذ يحاول كل منهما بلوغ الهدف عينه بوسائل مختلفة. ولا شك أن نقل منشورات بأكملها لأغراض تجارية يمثل تعدياً صريحاً على حق المؤلف. ويستدعي تدابير إنفاذية سريعة. ولذلك، فإن التدابير الرامية إلى مكافحة القرصنة تعتبر تدابير تكميلية للترخيص.
- تشجيع الابتكار وحمايته: من شأن ضمان مكافأة المؤلفين أن يشجع الابتكار ويحفز الناشرين على الاستثمار في منتجات وخدمات جديدة. ولا ريب أن كل بلد يعتز بتقاليدته وإجازاته الوطنية في مجال الثقافة والعلوم والتربية يقر بمزايا وفوائد الملكية الفكرية.
- النهوض بالثقافة الوطنية والتنوع الثقافي: يلحق النسخ غير المصرح به والمنشورات المقلدة ضرراً بالغاً على الصعيد الوطني. ولذلك، ففي العديد من المناطق اللغوية الصغيرة النطاق، توفر السوق المحلية ما يكفل معيشة المبتكرين الوطنيين والعائد الوحيد لاستثمار الناشرين. كما أن ضمان سوق سليمة شرط أساسي لازدهار الثقافة الوطنية واستدامة التنوع الثقافي.



## ١- الطباعة والنشر

### ١-١ نبذة عن المعنيين بالطباعة والنشر في الأسواق

الطباعة والنشر هما من بين أهم القطاعات الثقافية في المجتمع. إذ أنهما يشتملان مجموعة كبيرة من المنتجات والخدمات. ويقدمان مواد النصوص في أشكال ماثلة ورقمية.

لقد كانت آلة الطباعة تكنولوجيا ثورية جديدة حقاً عندما اخترعت في القرن الخامس عشر. فالكتب كانت تنقل يدوياً قبل ذلك. ولم يكن هناك سوق ضخمة للمنشورات بالتالي. وصدر قانون حق المؤلف الأول في المملكة المتحدة سنة ١٧١٠ كرد فعل مباشر لآلة الطباعة.

أما اليوم، فإن الطباعة والنشر هما أكبر صناعة ثقافية في العديد من البلدان. فهما يشتملان مجموعة كبيرة من المنتجات والخدمات المخصصة لكل من المستهلكين وللأسواق التجارية والمهنية في أشكال ماثلة ورقمية. ولعل الأرقام التالية تعطي فكرة عن حجم تلك الصناعة وتنوعها:

- نُشر ما يقرب من ٥٠٠ ٠٠٠ كتاب في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي<sup>(١)</sup> سنة ٢٠٠٢. ونشر ١٢٠ ٠٠٠ كتاب في المملكة المتحدة وحدها.
- وتنشر آلاف المقالات العلمية في المجلات والكتب وقواعد البيانات.
- ويغطي أكثر من ١١٠ ٠٠٠ مجلة ودورية أسواق المستهلكين والأسواق التجارية والمهنية<sup>(٢)</sup>.
- وفي سنة ٢٠٠٣، كان هناك أكثر من ٦ ٦٠٠ صحيفة يومية في العالم. وبلغ إجمالي عدد النسخ المباعة ٣٩٢ مليون نسخة<sup>(٤)</sup>.

يصنف المؤلفون في مجال الطباعة والنشر ما بين كتاب القصص الخيالية وغير الخيالية والمترجمين والصحفيين والعلماء وغيرهم من الكتاب المهنيين. ويسهم المصورون والرسامون والفنانون التخطيطيون والتصويريون في تجميل هيئة المنشورات وإبراز مشاعرها. ويقدم الناشر أعمالهم في السوق في شكل كتب وصحف ومجلات ودوريات. ويضطلع الملحنون وناظمو الأغاني وناشر الموسيقى بابتكار الموسيقى الصحائفية (النوتة الموسيقية المطبوعة) وكتب الأغاني وتقديمها إلى الجمهور.

والمؤلفون والناشرون هم أصحاب الحقوق في مجال الطباعة والنشر. فهم يملكون أو يمارسون حق المؤلف استناداً إلى التشريع وأو العقود.

## ٢-١ كيف يمارس حق المؤلف في مجال الطباعة والنشر؟

الإدارة الفردية لحق المؤلف حالة خاصة ومتميزة في مجال الطباعة والنشر. أي أن الحقوق تكتسب وتمارس بموجب عقود تعقد مباشرة بين المؤلفين والناشرين. وفي الوقت الراهن، أصبحت الإدارة الجماعية للحقوق شائعة في مجال النسخ.

يبرم الكاتب عقد نشر مع أحد الناشرين في أغلب الأحوال، ويمنح له الحق في عرض مصنفه للبيع في السوق. ويحصل الكاتب مقابل ذلك على حصة من سعر البيع كجعالة، ويستفيد بذلك من نجاح مصنفه من الناحية الاقتصادية.

وإذا عمل صحفي لدى ناشر صحيفة، فإن حق تأليفه يشمل عادة عقد العمل أو التشريع. وغالباً ما يبرم الكتاب والمصورون الذين يعملون على مسؤوليتهم عقود ترخيص مع الناشرين. ويجوز لأي عالم أن يعهد إلى ناشر مجلة علمية بالحق في نشر مصنفاته.

وإذا كان حق المؤلف في مجال الطباعة والنشر مشمولاً بعقود مباشرة بصورة رئيسية، إلا أن هناك حالات من الممكن أن تدبر فيها الحقوق على نحو أكثر فعالية عن طريق منظمات الإدارة الجماعية، وتركز هذه الدراسة على الإدارة الجماعية في مجال النسخ. وهي الحل الصحيح الذي يسمح قانوناً بالحصول على المواد المحمية بموجب حق المؤلف.

## ٣-١ الإدارة الجماعية لحق المؤلف حل صائب

المنظمات المعنية بحقوق النسخ ترخص المواد المحمية بموجب حق المؤلف إذا كان من المستحيل أو من المتعذر على أصحاب الحقوق أن يتصرفوا فردياً.

تصور المستندات في كل مكان في المجتمع، ويمثل ذلك استعمالاً مفرباً للمطبوعات. وإذا ترك تصوير المستندات دون تعويض المؤلفين والناشرين ودون الحصول على



موافقتهم. فإن ذلك سيمثل تهديداً لمصلحة جميع العاملين في مجال الطباعة والنشر.

وإذا أردت تصوير إحدى مقالات منشور معيّن أو أحد فصوله، فإنه سيكون من المتعذر إن لم يكن من المستحيل عملياً أن تطلب الإذن مباشرة من المؤلف والناشر في كل أنحاء العالم. ومن أمثلة ذلك الدورات الدراسية الجامعية ومقالات الصحف والمجلات والدوريات الأخرى الضرورية لأغراض الإعلام والبحث في الشركات.

واستجابة للحاجة إلى تصوير المستندات على نطاق واسع كوسيلة للحصول على المصنفات العلمية والثقافية المطبوعة في العالم، أسس المؤلفون والناشرون منظمات معنية بحقوق النسخ للعمل كوسطاء وتيسير الحصول على إذن حق المؤلف الضروري.

وتستمد المنظمات المعنية بحقوق النسخ سلطتها من الاتفاقات التي تبرمها مع أصحاب الحقوق أو من التشريعات الوطنية. وتمنح تلك المنظمات كل سنة تراخيص لمئات الآلاف من المستخدمين لنقل ملايين الكتب المنشورة في العالم أجمع.

## ٢- الإدارة الجماعية والنسخ

### ١-٢ الإدارة الجماعية لحق المؤلف ظاهرة قديمة

بدأت الإدارة الجماعية لحق المؤلف في نفس الوقت تقريباً الذي صدرت فيه القوانين الوطنية الأولى لحق المؤلف. واتسع نطاقها قرناً بعد قرن تبعاً للتقدم التكنولوجي.

بدأت الإدارة الجماعية لحق المؤلف في أواخر القرن الثامن عشر. وظهرت لأول مرة في فرنسا سنة ١٧٧٧ في مجال المصنفات المسرحية والأدبية. والإدارة الجماعية شائعة إلى حد كبير في مجال الموسيقى. فقد تأسست منظمة الإدارة الجماعية الأولى في ذلك المجال سنة ١٨٥٠ في فرنسا أيضاً. وتباشر منظمات ماثلة أنشطتها حالياً في أكثر من مائة بلد.

وقد تطور حق المؤلف والتكنولوجيا معاً في الواقع. بدءاً بالطباعة. ثم التسجيل الصوتي. وصناعة السينما. والإذاعة. واستخراج نسخ مصورة. والنقل الكبلي والساتلي. والتسجيل بالفيديو. والإنترنت منذ عهد قريب جداً.

وأصبحت آلات تصوير المستندات مألوفة في أواخر الستينات ومطلع السبعينات من القرن الماضي. مما أظهر الحاجة إلى إيجاد حلول ملائمة لمواجهة ازدياد تصوير المستندات دون أي تصريح. وحويل تلك الظاهرة إلى نشاط قانوني عن طريق ضمان حصول المستخدمين على المصنفات الضرورية لهم وتعويض المؤلفين والناشرين.

وفي مطلع سنة ١٩٥٥. حكمت محكمة العدل الفدرالية في ألمانيا أنه لا يحق لمؤسسة صناعية أن تنقل مقالة من مجلة علمية لاستخدامها من قبل موظفيها دون موافقة أصحاب الحقوق<sup>(٢)</sup>. وفي سنة ١٩٥٧. أنشئت الجمعية (VG WORT) في ألمانيا بصفتها منظمة عامة لتحصيل الحقوق الأدبية للمؤلفين والناشرين.

وأنشئت المنظمة (BONUS)<sup>(١)</sup>. وهي المنظمة المتخصصة الأولى في الإدارة الجماعية لحقوق النسخ سنة ١٩٧٣ في السويد. وفي سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤. كانت المنظمات المعنية بحقوق النسخ تباشر عملها في ٥٠ بلداً. وتنشأ منظمات جديدة كل سنة.



ويمثل التطور السريع للمنظمات المعنية بحقوق النسخ في العالم خلال الثمانينات من القرن الماضي وفيما بعد عملاً جماعياً ناجحاً استجابة لتحديات التكنولوجيا. كما يمثل تطور تلك المنظمات أهم تطور عرفه المؤلفون والناشرون خلال العقود الأخيرة.

### ٢-٢ ما هو الأساس المنطقي للإدارة الجماعية؟

أنشأ أصحاب الحقوق منظمات مهنية للمحافظة على حقوقهم في الحالات التي كان من المتعذر أو المستحيل عليهم إدارة حق المؤلف بأنفسهم.

وتتمثل المهمة الرئيسية للمنظمات المعنية بحقوق النسخ في ترخيص حقوق النسخ. أي استخراج نسخ مصورة عادية. بالإنيابة عن أصحاب الحقوق. ونتيجة للتطور التكنولوجي. أصبح ترخيص النقل الرقمي والاستعمالات الرقمية الأخرى تحدياً إضافياً لأصحاب الحقوق والمنظمات المعنية بحقوق النسخ.

وفيما يلي ملخص عام للمهام التي تباشرها منظمات الإدارة الجماعية. بما فيها المنظمات المعنية بحقوق النسخ:

- مراقبة استخدام المصنفات (المكان والزمان والمستخدم):
- والتفاوض مع المستخدمين أو ممثليهم:
- ومنح التراخيص مقابل مكافأة ملائمة وبشروط سليمة:
- وخصيل المكافآت:
- وتوزيعها على أصحاب الحقوق.

وبإمكان المؤلفين الذين يكلفون المنظمات المهنية بإدارة حق المؤلف عملياً أن يركزوا جهودهم على نشاطهم الإبداعي ويحصلوا على مكافأة مقابل استخدام مصنفاتهم. ليس في بلدهم فحسب. بل في جميع أنحاء العالم. وينطبق ذلك أيضاً على الناشرين لأن المكافأة التي يحصلون عليها مقابل استخراج نسخ مصورة هي جزء من عائد الاستثمار الذي يسمح لهم بعرض كتب جديدة ومنشورات أخرى للبيع في الأسواق.

وتركز الصفحات التالية الضوء على مختلف الحلول التشريعية والترتيبات العملية للترخيص وخصيل المكافآت مقابل النسخ.

### ٣- الإطار التشريعي

#### ١-٣ التشريع الدولي

الأساس الذي يقوم عليه قانون حق المؤلف الحديث هو اتفاقية حماية المنصفت الأدبية والفنية (اتفاقية برن)<sup>(٧)</sup>. وغالباً ما يقال إن حق النسخ هو الحجر الأساسي لحق المؤلف.

ووفقاً للمادة التاسعة من اتفاقية برن، يتمتع مؤلف المصنف الأدبي أو الفني بحق استثنائي في التصريح بنسخ مصنفه أو حظر نسخه "بأي طريقة أو بأي شكل كان". ويجري النسخ أو النقل بعدة أشكال مختلفة، مثل:

- الطباعة
- التصوير
- المسح
- النقل الرقمي (على أقراص مدمجة أو أقراص فيديو رقمية مثلاً)
- التخزين الإلكتروني في قواعد البيانات.

ويجوز أن يكون الحق الاستثنائي في التصريح بنسخ مصنف ما أو حظر نسخه محل تقييدات أو استثناءات بناء على اتفاقية برن. إذ أن المادة (٢٩) من الاتفاقية تنص على أن تشريعات بلدان الاتحاد تختص بالسماح بنسخ هذه المنصفت في بعض الحالات الخاصة. شريطة ألا يتعارض ذلك النسخ مع الاستغلال العادي للمصنف، وألا يسبب ضرراً بغير مبرر للمصالح المشروعة للمؤلف.

ونطاق الاستثناءات والتقييدات هو أيضاً محل التقييد بناء على اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس)<sup>(٨)</sup> الذي تديره منظمة التجارة العالمية. إذ أن المادة ١٣ من الاتفاق تنص على أنه يجوز للدول الأعضاء قصر التقييدات أو الاستثناءات المفروضة على الحقوق الاستثنائية في بعض الحالات الخاصة التي لا تتعارض مع الاستغلال العادي للمصنف، ولا تسبب ضرراً بغير مبرر لمصالح صاحب الحق.

وتنص المادة ١٠ من معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف لسنة ١٩٩٦ على المبدأ ذاته.



بناء على هذه الأحكام ، يجوز النص على التقييدات أو الاستثناءات فقط إذا استوفيت شروط ثلاثة (تعرف بعبارة اختبار الخطوات الثلاث). أي أن:

- التقييدات أو الاستثناءات لا تخص سوى الحالات الخاصة ، ويجب عدم تعميمها؛
- ويجب ألا تتعارض مع الاستغلال العادي للمصنف؛
- ويجب ألا تسبب ضرراً بغير مبرر للمصالح المشروعة لصاحب الحق.

والمعايير الأنف ذكرها التي تقيد الحقوق الاستثنائية يجب أن تكون مجتمعة. ويجب استيفائها كي تكون التقييدات أو الاستثناءات جائزة.

وقد تكون آثار تصوير المستندات مختلفة عن آثار النقل الرقمي. ونتيجة لذلك، فإن الحل التشريعي الملائم قد يكون مختلفاً بالنسبة لكل حالة.

## ٢-٣ تشريع الاتحاد الأوروبي

تناول التعليمات المتعلقة بتنسيق بعض جوانب حق المؤلف والحقوق المجاورة في مجتمع المعلومات<sup>(٤)</sup> حق النسخ وإمكانية النص على استثناءات وتقييدات.

والمادتان ذات الصلة هما:

- المادة ٢: حق النسخ؛
- والمادة ٥: الاستثناءات والتقييدات.

ووفقاً لأحكام المادة ٢، يجوز للدول الأعضاء أن تنص فيما يخص الحق الاستثنائي على التصريح بالنسخ المباشر أو غير المباشر وبالنسخ المؤقت أو الدائم أو حظر ذلك بأية طريقة وبأي شكل سواء كان كلياً أو جزئياً بالنسبة لمصنفات المؤلفين.

وتقضي المادة ٥ بأنه يجوز للدول الأعضاء أن تنص على استثناءات أو تقييدات لحق النسخ، وفيما يخص جملة أمور منها النسخ على الورق أو أي واسطة ماثلة باستخدام أي نوع من الوسائل الفوتوغرافية أو أي طريقة أخرى ذات آثار ماثلة، فيما عدا النوتة الموسيقية المطبوعة، شريطة أن يحصل أصحاب الحقوق على تعويض عادل<sup>(٥)</sup>.

وتربط التعليمات مفهوم **التعويض العادل** باستثناءات وتقييدات معينة. بما في ذلك النسخ. وهذا أدنى شرط ممكن. لأنه يجوز للدول الأعضاء أن تنص على حق استثنائي وترتيبات تتعلق بإدارة الحقوق<sup>(١١)</sup>.

وتقدم التعليمات في الديباجة ٣٥ بعض التوجيهات للمشرعين الوطنيين فيما يخص هذا المفهوم الجديد للتعويض العادل. إذ تنص على أنه ينبغي أن يحصل أصحاب الحقوق في بعض حالات الاستثناءات أو التقييدات على **تعويض عادل** لتعويضهم بصورة مناسبة على استخدام مصنفاتهم. وأنه يتعين على الدول الأعضاء أن تحدد شكل ذلك التعويض ومستواه وترتيباته التفصيلية.

### ٣-٣ التشريع الوطني

يجب أن يكون التشريع الوطني لحق المؤلف متناسقاً مع القواعد الدولية والإقليمية المقبولة عادة.

بما أن حق النسخ حق استثنائي. فإن التقييدات أو الاستثناءات لا ينبغي أن تعرض ذلك الحق للخطر في التشريع الوطني. ونتيجة لذلك. لا ينبغي أن تظل أعمال تصوير المستندات الواسعة الانتشار دون تعويض في حالة استغلالها استغلالاً مفرطاً.

ويجوز أن ينص التشريع الوطني على الاستعمال الحر أي عدم الحصول على أي موافقة وعدم دفع أي تعويض. وذلك في بعض الحالات الخاصة فقط. فقد تؤدي الأحكام العامة المتعلقة بحق الانتفاع المشروع أو التعامل المشروع إلى أن يصبح الترخيص و/أو التعويض مستحيلًا. فعلى سبيل المثال. تباشر أعمال تصوير المستندات بصورة كبيرة في الجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى. وإذا جرى تصوير المستندات في تلك المؤسسات دون موافقة أصحاب الحقوق وتعويضهم. فإن ذلك قد يضر بمصالحهم المشروعة.



ينبغي أن يكون هناك توازن بين المصلحة المشروعة لأصحاب الحقوق ومصصلحة المستخدمين. وتؤدي المنظمات المعنية بحقوق النسخ دوراً رئيسياً في المجتمع. إذ تيسر النفاذ إلى المعلومات بسرعة وبصورة قانونية وبطريقة رخيصة الثمن نسبياً. كما أنها تؤدي دور الحارس لمناخ ملائم للابتكار والإبداع. أي تقديم مكافأة عادلة لأصحاب الحقوق وحوافز لابتكارات جديدة.

## ٤- نماذج مختلفة لسير عمل المنظمات المعنية بحق النسخ

### ١-٤ خيارات مختلفة

لن يكون في وسع المنظمات المعنية بحقوق النسخ أن تنجح في ترخيص أعمال تصوير المستندات وتحصيل مكافأة المؤلفين والناشرين، لو لم يكن هناك تشريع سليم.

ولذلك، فمن الأهمية بمكان أن يقدم التشريع أساساً متيناً وجلياً لأعمال المنظمات المعنية بحقوق النسخ لإفادة أصحاب الحقوق والمستخدمين على السواء. وينبغي أن تقوم الخيارات المختلفة على أساس المبادئ الرئيسية التالية:

- ينبغي أن تكفل مكافأة عادلة على الأقل للمؤلفين والناشرين؛
- وينبغي أن يكون من السهل على المستخدمين أن يستجيبوا لها.

وفي القسم المقبل من هذه الدراسة، ستركز الأضواء على الخيارات التشريعية الرئيسية وستوضحها بعض الأمثلة الملموسة لنتائج تطبيقها في مختلف أجزاء العالم.

### ٢-٤ الترخيص الطوعي الجماعي

بناء على الترخيص الطوعي الجماعي، تصدر المنظمات المعنية بحقوق النسخ تراخيص لنقل المواد المحمية بالإنابة عن أصحاب الحقوق الذين يكلفونها بالتصرف باسمهم.

وبما أن حق النسخ هو حق استثنائي، فإن من الطبيعي أن تقوم الإدارة الجماعية لحقوق النسخ على أساس طوعي.

وتستمد المنظمات المعنية بحقوق النسخ سلطة الترخيص من التفويضات التي يمنحها لها أصحاب الحقوق الوطنيون. وتستفيد من القائمة الكاملة للمصنفات الدولية التي يخصص بها بموجب اتفاقات ثنائية مع المنظمات المماثلة في البلدان الأخرى. وتستند تلك الاتفاقات الثنائية إلى مبدأ التمثيل المتبادل.



والعديد من المنظمات المعنية بحقوق النسخ. ولا سيما في البلدان ذات التقاليد القانونية المستمدة من القانون الأنجلو سكسوني. تباشر أنشطتها عادة على أساس عقود طوعية.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، يمنح مركز ترخيص حق المؤلف (CCC) الترخيص الجماعي على أساس عقود غير استثنائية فقط. ويحدد المؤلفون والناشرون المصنفات الواجب إدراجها في مختلف برامج الترخيص. وبناء على بعض البرامج، بإمكان أصحاب الحقوق تحديد أسعار كل مصنف.

وحتى في حالة الترخيص الطوعي، يجوز أن يتضمن تشريع حق المؤلف أحكاماً تنظم أنشطة المنظمات المعنية بحقوق النسخ. ففي المملكة المتحدة، تمارس وكالة ترخيص حق المؤلف المحدودة (CLA) عملها بموجب الأحكام التالية لقانون حق المؤلف:

- تخضع هيئات الترخيص، مثل الوكالة (CLA)، للولاية القضائية لمحكمة حق المؤلف التي تفصل في المنازعات القائمة بينها وبين المستخدمين.
- في وسع كل وزير أن يعد مخططاً للترخيص للمؤسسات التعليمية إذا لم يكن هناك أي مخطط. وأن يوسع نطاق أي مخطط كي يشمل المصنفات المستبعدة منه بغير مبرر.

وفي اليابان، ينص قانون حق المؤلف على بعض التقييدات على حق المؤلف في النسخ. وأصبح القانون الخاص بشأن إدارة حق المؤلف والحقوق المجاورة نافذاً اعتباراً من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١. وسجل بموجبه المركز الياباني لحقوق النسخ (JRRC) الذي أصبح يدير الأعمال في سنة ٢٠٠٢.

وفي كولومبيا، اعترفت الحكومة بالمركز الكولومبي لحقوق النسخ (CEDER) كمنظمة للإدارة الجماعية في سنة ٢٠٠٢. ومنحت له الإدارة الوطنية لحق المؤلف التصريح اللازم للعمل سنة ٢٠٠٢. وصرح له بالعمل بالتالي كمنظمة معنية بحقوق النسخ في كولومبيا.

وثمة عدد من البلدان التي يشجع تشريعها بوضوح أصحاب الحقوق على إنشاء منظمات تختص بحقوق النسخ. فمثلاً، قانون حق المؤلف لسنة ١٩٩٣ في جامايكا

يجيز بعض التقييدات والاستثناءات بشأن حق النسخ. في الحالات التي لا يتوفر فيها الترخيص الطوعي بسرعة. وبعد إنشاء الوكالة الجامايكية لترخيص حق المؤلف (JAMCOPY). أصبح تصوير المستندات محلاً للترخيص.

### الجدول الأول - الترخيص الطوعي الجماعي: البلد. المنظمة. سنة التأسيس

<i>Argentina</i> : Centro de Administración de Derechos Reprográficos (CADRA), 2002
<i>Brasil</i> : Associação Brasileira de Direitos Reprográficos (ABDR), 1992
<i>Canada</i> : The Canadian Copyright Licensing Agency (Access Copyright), 1988 Société québécoise de gestion collective des droits de reproduction (COPIBEC), 1997 <sup>12</sup>
<i>Chile</i> : Sociedad de Derechos Literarios (SADEL), 2003
<i>Colombia</i> : Centro Colombiano de Derechos Reprográficos (CEDER), 2002
<i>Hong Kong SAR</i> : The Hong Kong Reprographic Rights Licensing Society Limited (HKRRLS), 1995
<i>Ireland</i> : The Irish Copyright Licensing Agency (ICLA), 1992
<i>Italy</i> : Associazione Italiana per i Diritti di Riproduzione delle Opere dell'ingegno (AIDRO), 1989
<i>Jamaica</i> : Jamaican Copyright Licensing Agency (JAMCOPY), 1998
<i>Japan</i> : Japan Reprographic Rights Center (JRRC), 1991
<i>Kenya</i> : The Reproduction Rights Organisation of Kenya (KOPIKEN), 1995
<i>Malta</i> : KOPJAMALT, 1992
<i>Mexico</i> : Centro Mexicano de Protección y Fomenta a los Derechos de Autor (CEMPRO), 1998
<i>New Zealand</i> : Copyright Licensing Ltd (CLL), 1988
<i>South Africa</i> : Dramatic, Artistic and Literary Rights Organisation (Pty) (DALRO), 1967 - reprography in 1990
<i>South Korea</i> : The Korea Reprographic and Transmission Rights Centre, 2000
<i>The United Kingdom</i> : The Copyright Licensing Agency Ltd (CLA), 1983
<i>The United States of America</i> : Copyright Clearance Center (CCC), 1978
<i>Trinidad and Tobago</i> : The Trinidad and Tobago Reproduction Rights Organisation (TTRRO), 2004
<i>Uruguay</i> : Asociación Uruguaya para la Tutela Organizada de los Derechos Reprográficos (AUTOR), 2002



- يجب أن تتمتع المنظمة المعنية بحقوق النسخ بصفة تمثيلية على الصعيد الوطني.
- الاتفاق ملزم قانوناً لأصحاب الحقوق غير الممثلين.
- يجوز للمستخدم أن ينتفع بكل المواد قانوناً دون أن يكون عرضة لأي دعوى من الغير أو لأي جزاء جنائي.
- لأصحاب الحقوق غير الممثلين الحق في المكافأة بموجب القانون.
- بإمكان أصحاب الحقوق غير الممثلين أن يحظروا استخدام مصنفاتهم في أغلب الحالات.

وفي الدانمرك، يجب أن تخطى منظمات الإدارة الجماعية بموافقة وزارة الثقافة الدانمركية. ومن أجل اكتساب الصلاحية الشرعية كمنظمة بناء على نظام الترخيص الجماعي الموسع، يتعين عليها أن تمثل عدداً كبيراً من أصحاب الحقوق في نوع معين من المصنفات المستخدمة في الدانمرك. والاتفاق الذي يعقده المستخدمون مع المنظمة الدانمركية للإدارة الجماعية (COPY-DAN) يمنح للمستخدمين الحق في استغلال مصنفات أصحاب الحقوق الممثلين وغير الممثلين.

لقد بدأت هذه الوسيلة القانونية في بلدان أوروبا الشمالية في الأصل. ثم اعتمدت أيضاً في ملاوي<sup>(١٦)</sup> والاتحاد الروسي وأوكرانيا. وهي موضع النظر حالياً في كندا من بين بلدان أخرى.

وفي زمبابوي، تستخدم قرينة قانونية كوسيلة قانونية مطابقة وذات آثار ماثلة. وقد استهلت المنظمة (ZIMCOPY) عملها سنة ١٩٩٥.

#### الجدول الثاني - الترخيص الجماعي الموسع: البلد، المنظمة، سنة التأسيس

*Denmark:* Copy-Dan Writing, 1980

*Finland:* KOPIOSTO, 1978

*Iceland:* FJÖLIS, 1984

*Malawi:* The Copyright Society of Malawi (COSOMA), 1994<sup>13</sup>

*Norway:* KOPINOR, 1980

*Russia:* Russian Rightholders' Society for Collective Management of Reprographic Reproduction Rights (COPYRUS), 2002

*Sweden:* BONUS PRESSKOPIA, 1973



### ٢-٣-٤ الإدارة الجماعية الإجبارية

إدارة حق النسخ كحق استثنائي عمل طوعي، غير أنه في حالة الإدارة الجماعية الإجبارية لا يجوز لأصحاب الحقوق إقامة الدعوى على أساس فردي.

في سنة ١٩٩٥، أدرج التشريع في فرنسا لأول مرة مفهوم الإدارة الجماعية الإجبارية في مجال حقوق النقل والنسخ. وحتى ولو كانت إدارة الحقوق طوعية، فإن أصحاب الحقوق ملزمون قانوناً بإقامة الدعوى عن طريق منظمة للإدارة الجماعية فقط. ويصون ذلك موقف المستخدمين، حيث إنه لا يمكن لصاحب حق بعينه إقامة أي دعوى ضدهم. ولا يجوز سوى لمنظمة تقرها وزارة الثقافة أن تبرم اتفاقات مع المستخدمين.

وينتفع بالإدارة الجماعية الإجبارية أو الإلزامية في مجالات أخرى للترخيص بالإضافة إلى النسخ. فعلى سبيل المثال، هذه الوسيلة القانونية تمثل أساساً لإدارة حقوق النقل الكبلي في عدد من البلدان الأوروبية.

**الجدول الثالث - الإدارة الجماعية الإجبارية: البلد، المنظمة، سنة التأسيس**

France : Centre Français du Droit de Copie (CFC), 1984 and Société des Editeurs et Auteurs de Musique (SEAM), 1988

### ٤-٤ الترخيص القانوني

يُمنح ترخيص النسخ بموجب القانون، ولا يستدعي الأمر بالتالي الحصول على موافقة أصحاب الحقوق. غير أنه يحق لأصحاب الحقوق الحصول على مكافأة تحصلها إحدى المنظمات المعنية بحقوق النسخ.

إذا كان التشريع يحدد معدل الإتاوة، فإن ذلك النظام يعرف بعبارة "الترخيص التشريعي". وإذا كان بإمكان أصحاب الحقوق التفاوض بشأن معدل الإتاوة مع المستخدمين، على الرغم من عدم إمكانهم رفض التصريح، فإن عبارة "الترخيص الإجباري" يمكن استخدامها. وترد التراخيص التشريعية والإجبارية تحت مسمى التراخيص القانونية، وتكون إدارة الحقوق غير طوعية.

والنسخ لأغراض الاستخدام الخاص حالة خاصة. ولن تكون أنظمة الترخيص التقليدية عملية. وتبعاً لتشريع عدد كبير من البلدان، فإن النسخ لأغراض الاستخدام الخاص هو مجاني. غير أنه يمكن تعويض النسخ لأغراض الاستخدام الخاص بصورة غير مباشرة. في حالة نسخ عدد كبير من المستندات. والحل العملي هو المكافأة المنصفة أو التعويض العادل عن طريق فرض رسوم على المعدات والأجهزة. وعلاوة على ذلك، من الممكن فرض رسوم على المواد الأساسية. أي ورق التصوير.

ومن الشائع على نطاق واسع المكافأة غير المباشرة عن طريق فرض رسوم على الدعامات والمعدات في مجال النسخ السمعي والسمعي البصري لأغراض خاصة. وقد طبق ذلك النظام على النسخ الفوتوغرافي منذ سنة ١٩٨٥ عندما جرى اتباعه في ألمانيا. ومن الممكن أن يستكمل نظام الرسوم بنظام يراعي حجم النسخ العالي الذي تجرّه مجموعات معينة من المستخدمين.

#### ٤-٤-١ النظام غير الطوعي المصحوب بترخيص قانوني

يجب القانون النسخ. ولأصحاب الحقوق الحق في تحصيل مكافأة عادلة أو تعويض منصف. وتحصل المكافأة إحدى المنظمات المعنية بحقوق النسخ. وتوزعها على أصحاب الحقوق.

في بعض البلدان، يتعين استصدار ترخيص قانوني لأغراض التعليم والنسخ الحكومي فقط. وفي بعض البلدان الأخرى، يشمل الترخيص القانوني كل أعمال النسخ.

وفي أستراليا، الترخيص التشريعي التربوي وأحكام النسخ الحكومي هي جزء من القانون الأسترالي لحق المؤلف لسنة ١٩٦٨. ووكالة حق المؤلف المحدودة (CAL) هي الجمعية الرسمية لتحصيل الجعائل والمعنية بإدارة التراخيص التشريعية التربوية وأحكام النسخ الحكومي. وبالنسبة إلى القطاعات الأخرى، مثل الشركات التجارية، تتاح التراخيص الطوعية.

وقد اعتمد نهج تشريعي مائل في هولندا. وأصبح في مقدور المؤسسات التربوية والمكتبات العامة والوكالات الحكومية وغيرها من المؤسسات التي تعمل للمصلحة العامة أن تستخرج نسخاً مصورة من أجل الاستخدام الداخلي للطلبة وتبادلها بين المكتبات العامة والموظفين الحكوميين. شريطة دفع تعويض



عادل للمنظمة الوطنية المعنية بحقوق النسخ (Stichting REPROECHT). ويحدد القانون رسوم حق النسخ. وفي مارس/آذار ٢٠٠٢، اعتمد تعديل لقانون حق المؤلف الهولندي لسنة ١٩١٢، وتوسع بموجبه تأثير الترخيص القانوني. وإثر إجراءات تشريعية دامت بضع سنوات، أصبح الترخيص القانوني يشمل حالياً القطاع العام وقطاع الأعمال التجارية.

وفي سويسرا، يشمل الترخيص القانوني المدارس والمصالح العامة والمكتبات العامة ومحلات النسخ والخدمات والصناعة والتجارة. ولا يحدد القانون التعرفة. وإنما يتم التفاوض حولها بين المنظمة الوطنية المعنية بحقوق النسخ (ProLitteris) وجمعيات المستخدمين على أساس مجموعة من القواعد المنصوص عليها في قانون حق المؤلف. وتخضع التعرفة أيضاً لتصديق لجنة التحكيم الفدرالية.

#### الجدول الرابع - الترخيص القانوني: البلد، المنظمة، سنة التأسيس

*Australia:* Copyright Agency Limited (CAL), 1974

*The Netherlands:* Stichting REPROECHT, 1974

*Singapore:* Copyright Licensing and Administration Society of Singapore Limited (CLASS), 1999

*Switzerland:* ProLitteris, 1974

#### ٢-٤-٤ المكافأة المدفوعة نظير النسخ الخاص والمرتبطة بنظام الرسوم

يضاف رسم زهيد لحق المؤلف إلى سعر معدات النسخ. مثل آلات تصوير المستندات. ويتحمل منتجو المعدات وموردوها مسؤولية دفع الرسوم للمنظمات المعنية بحقوق النسخ التي توزع من ثم الإيرادات المحصلة على أصحاب الحقوق.

يستخرج الأفراد نسخاً مصورة عديدة. وتكفل المكافأة المدفوعة نظير النسخ الخاص والمرتبطة بنظام الرسوم تعويض أصحاب الحقوق. ويتكون نظام الرسوم غالباً من عنصرين، هما:

- الرسوم المفروضة على المعدات والأجهزة الحاسوبية، مثل أجهزة النسخ والفاكس والآلات الطابعة والمساحة والأجهزة المتعددة الوظائف وأجهزة تشغيل الأقراص المدمجة وأقراص الفيديو الرقمية؛
- والرسوم المفروضة على المستخدمين، وتدفعها المدارس والمعاهد والجامعات والمكتبات العامة والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث التي تستخرج نسخاً مصورة عديدة.

وفي معظم البلدان التي تطبق فيها أنظمة الرسوم، توحد الرسوم المفروضة على المعدات والمستخدمين. وفي عدد قليل من البلدان (مثل الجمهورية التشيكية واليونان ورومانيا)، يجب دفع الرسوم المفروضة على المعدات فقط. وثمة بلدان أخرى ينص التشريع فيها على دفع الرسوم عن المواد الأساسية، مثل ورق تصوير المستندات (اليونان ونيجيريا وبولندا من حيث المبدأ وليس عملياً).

وفي بلجيكا، التي هي مثال للبلد الذي يفرض تشريعها رسوماً على المعدات والمستخدمين، يسري النظام على الوجه التالي: يتعين على المنتجين والمستوردين والمشتريين داخل الاتحاد الأوروبي أن يدفعوا مبلغاً محدداً نظير كل أجهزة تصوير المستندات التي تدخل السوق البلجيكية. وهذه الأجهزة هي آلات النسخ والفاكس وآلات الطابعة بالأوفست والآلات المساحة. وتطبق الرسوم المفروضة على المستخدمين على النحو التالي: يتعين على كل شخص طبيعي أو اعتباري ينسخ مصنفاً محمية بموجب حق المؤلف على آلة تحت رعايته أو إشرافه أو مراقبته أن يدفع مقابلًا يتناسب مع عدد النسخ التي يستخرجها من هذه المصنفات. وهؤلاء الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون هم في الغالب شركات ومحلات للنسخ ومؤسسات حكومية ومدارس وجمعيات وعاملون مستقلون ومهنيون وأفراد.

وفي إسبانيا، ينص القانون على فرض رسوم على المعدات فقط. فالمادة ٣١ من قانون حق المؤلف الإسباني تقضي بأنه يجوز نسخ أي مصنف دون إذن محدد أو سابق من صاحب الحق، إذا جرى النسخ لأغراض خاصة ولم تعد النسخ بغرض الربح أو الاستخدام الجماعي. وتنص المادة ٢٥ على دفع مكافأة إجبارية لأصحاب الحقوق كتعويض للاستخدام الخاص لهذه النسخ. ويحدد القانون الرسوم التي تفرض على آلات النسخ والأجهزة المتعددة الوظائف والآلات المساحة (سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤). وبما أن الرسوم المفروضة على المستخدمين ليست مشمولة في التشريع الإسباني، فإن المركز الإسباني لحقوق النسخ (CEDRO) يطبق نظاماً طوعياً للترخيص خارج



نطاق النسخ الخاص. ويطبق بالتالي نظاماً مختلطاً ينفذ بالتوازي. أي أن الرسوم المفروضة على المعدات تعوض أصحاب الحقوق عن النسخ الخاصة التي تقع في نطاق الاستثناء المتعلق بالنسخ الخاص والمنصوص عليه في المادة ٣١ من قانون حق المؤلف. بينما تتوفر التراخيص الطوعية لأغراض النسخ الذي يقع خارج نطاق الاستثناء المنصوص عليه في المادة ٣١. ويخضع بالتالي للترخيص.

#### الجدول الخامس - نظام الرسوم: البلد، المنظمة، سنة التأسيس

<i>Austria</i> : Literar-Mechana, 1959 - reprography in 1996
<i>Belgium</i> : REPROBEL, 1994
<i>Czech Republic</i> : Divadelní a Literární Agentura (DILIA) <sup>14</sup> , 1949 - reprography in 1996
<i>Germany</i> : Verwertungsgesellschaft WORT (VG WORT), 1958 and Verwertungsgesellschaft Bild-Kunst (VG Bild-Kunst), 1969
<i>Greece</i> : Greek Collecting Society for Literary Works (OSDEL), 1997
<i>Hungary</i> : Hungarian Alliance of Reprographic Rights (HARR), 2000
<i>Lithuania</i> : Agency of Lithuanian Copyright Protection Association (LATGA-A) <sup>15</sup> , 1990
<i>Nigeria</i> : The Reproduction Rights Society of Nigeria (REPRONIG), 2000
<i>Poland</i> : Association of Copyright Collective Administration for Authors of Scientific and Technical Works (KOPIPOL) <sup>16</sup> , 1995
<i>Portugal</i> : GESTAUTOR <sup>17</sup> , 1999
<i>Romania</i> : CopyRo, 1997
<i>Slovak Republic</i> : LITA, Society of Authors <sup>18</sup> , 1942 - reprography in 1998
<i>Spain</i> : Centro Español de Derechos Reprográficos (CEDRO), 1988

وقد اعتمد نظام الرسوم أيضاً في عدد من البلدان الأخرى. مثل بلغاريا وإكوادور<sup>(١٩)</sup> وإيطاليا<sup>(٢٠)</sup> وبيرو<sup>(٢١)</sup> وسلوفينيا<sup>(٢٢)</sup>.

## ٥-٤ الخلاصة

لقد ثبت أن الإدارة الجماعية التي تباشرها المنظمات المعنية بحقوق النسخ عملية بناء على مختلف الأنظمة القانونية. إذ أن تلك المنظمات حصلت إيرادات ضخمة لصالح المؤلفين والناشرين في جميع أنحاء العالم.

وخلال سنة ٢٠٠٣<sup>(١٦)</sup>، بلغ إجمالي الإيرادات الوطنية التي حصلت عليها المنظمات المعنية بحقوق النسخ في العالم أجمع مقابل النسخ وبعض الاستخدامات الرقمية ٣٨٠ مليون يورو. ويرد تفصيلها وفقاً للنظام المعمول به<sup>(١٧)</sup> على النحو التالي:

- ١٥٦ مليون يورو مقابل الترخيص الطوعي الجماعي
- ٨٣ مليون يورو مقابل الترخيص الطوعي المصحوب بمساندة تشريعية
- ١٤١ مليون يورو مقابل التراخيص القانونية.

وأياً كان الخيار، فإن من شأن تأسيس منظمة معنية بحقوق النسخ أن يساند إلى حد كبير التشريع الوطني لحق المؤلف، مما يزيد إيرادات أصحاب الحقوق الوطنيين ويشجع بالتالي إسهامهم الإبداعي واستثماراتهم ويدعمها.



- المنظمة (Copy-Dan) التي تشمل منظمات مستقلة عديدة، بما فيها المنظمة (Copy-Dan Writing)، وتهتم بعض المنظمات الشاملة الأخرى بالنقل الكبلي والرسوم المفروضة على الأشرطة الخالية والتسجيلات التربوية والفنون التشكيلية.
- والمنظمة (KOPIOSTO) في فنلندا التي تعلق أنشطتها في البداية بأعمال النسخ، وتدير حالياً حقوق النقل الكبلي للمصنفات السمعية البصرية والرسوم المفروضة على الأشرطة الخالية.

ومن الممكن أيضاً إدراج أعمال النسخ كمجال محدد في المنظمات المتعددة الأغراض التي بدأت عادة بإدارة حقوق المصنفات الموسيقية. وينبغي التفكير ملياً لا سيما في البلدان الصغيرة. لمعرفة عدد منظمات الإدارة الجماعية الملائم في سوق وطنية واحدة بالذات.

- أعدت جمعية حق المؤلف في ملاوي (COSOMA) مشروعاً يرمي إلى ترخيص أعمال النسخ بعدما كانت ترخص المصنفات الموسيقية بعدة سنوات. وفي سنة ٢٠٠٤، أبرمت الاتفاق الأول للترخيص.
- وجمعية حق المؤلف في غانا (COSGA) هي مثال آخر لبدء منظمة (CopyGhana)<sup>(٢٥)</sup> بإدارة أعمال النسخ تحت رعاية منظمة متعددة الأغراض.

وفي بعض البلدان الصغيرة، يجري العمل حالياً على تطوير بعض المبادرات الإقليمية الرامية إلى الإدارة الجماعية لأعمال النسخ.

- ففي بلدان الكاريبي مثل بربادوس وجامايكا وترينيداد وتوباغو، يجري النظر حالياً في إمكانية إنشاء شبكة إقليمية للمنظمات المعنية بحقوق النسخ.
- وبالمثل، وبناء على التعاون بين الويبو ومحفل جزر المحيط الهادئ، يجري النظر حالياً في وضع نظام إقليمي في جنوب المحيط الهادئ لدول المحيط الهادئ، بما فيها ناورو وساموا وجزر سليمان وتونغا.

ويتعين تحديد أنسب الهياكل التنظيمية في هذا الصدد بعد أخذ الظروف والبنية التحتية الوطنية المختلفة بعين الاعتبار.



## ٢-٥ التفويض

لا يجوز للمنظمة المعنية بحقوق النسخ، بصفتها منظمة للإدارة الجماعية، أن ترخص حقوق أعضائها ما لم يكونوا قد فوضوها للتصرف بالإنيابة عنهم. ويمثل تفويض أصحاب الحقوق أول وأهم عمل للمنظمة المعنية بحقوق النسخ.

ويحتاج الأمر أحياناً التأكد من وعي أصحاب الحقوق بحقوقهم قبل أن تبدأ المنظمة المعنية بحقوق النسخ عملها بصورة فعالة. وقد يكون من الضروري تنظيم حملات لتوعية أصحاب الحقوق بنطاق حقوقهم التي ينص عليها تشريع حق المؤلف الوطني.

ومن الجائز أن يصدر المؤلفون والناشرون<sup>(١٣)</sup> لمصلحتهم الفردية تفويضات إلى المنظمات المعنية بحقوق النسخ. ويطبق ذلك في بلدان عديدة.

- فالمرکز المعني بترخيص حق المؤلف في الولايات المتحدة الأمريكية (CCC) يحتفظ بتفويضات من أكثر من ١٠٠٠٠ ناشر ومن مئات الآلاف من المبتكرين سواء بصورة مباشرة أو من خلال ناشريهم أو وكلائهم الآخرين.
- ويضم المركز الإسباني لحقوق النسخ في اسبانيا (CEDRO) بين أعضائه ٥٩١٧ مؤلفاً و ٩٩٢ ناشرًا.
- وتضم المنظمة (ProLitteris) في سويسرا ٦١٦١ مبتكراً و ٦٢٤ ناشرًا.

ويحصل عدد كبير من المنظمات المعنية بحقوق النسخ على تفويضاتها من منظمات المؤلفين والناشرين التي تحتفظ من جانبها بتفويضات من أعضائها. وفي مثل هذه الحالات، تكون منظمات المؤلفين والناشرين المشاركة أعضاء في المنظمة المعنية بحقوق النسخ.

- تضم المنظمة السويدية (Bonus Presskopia) ١٥ منظمة للمؤلفين والناشرين بين أعضائها.
- وتضم الوكالة الجامايكية المعنية بترخيص حق المؤلف (JAMCOPY) عشر جمعيات بين أعضائها.
- ويضم المركز الياباني المعني بحقوق النسخ بين أعضائه أربع منظمات تضم من جانبها الجمعيات التالية:

- مجلس جمعيات المؤلفين (٤١٥٦ مؤلفاً أديباً و ٢٠١٠ مؤلفاً فنياً ٤٩١٧ مصوراً)؛
- ومجلس الجمعيات الأكاديمية المعني بحق المؤلف (٧٧٧ جمعية للناشرين)؛
- ومجلس الناشرين المعني بحق المؤلف (٢٧٥ ناشراً للكتب)؛
- ومجلس ناشري الصحف المعني بحق المؤلف (٦٣ ناشراً للصحف).
- وتضم جمعية نيجيريا المعنية بحقوق النسخ (REPRONIG) بين أعضائها سبع جمعيات تمثل المؤلفين والناشرين والفنانين والمترجمين وأصحاب الصحف.

وهناك تشكيلة تمثيلية في بعض البلدان. وفي مثل هذه الحالات، تكون منظمات المؤلفين والناشرين أعضاء في إحدى المنظمات المعنية بحقوق النسخ. ويكون أصحاب الحقوق الأفراد منتسبين إلى تلك المنظمة أو يكونون قد منحوا لها تفويضاً فردياً.

- تضم الوكالة الكندية المعنية بترخيص حق المؤلف بين أعضائها ٣٥ منظمة للناشرين والمبتكرين. ويشمل أصحاب الحقوق المنتسبين إليها ٥٩٠٠ مبتكر (من بين الكتاب والمصورين والفنانين والرسامين) و ٥٤٤٦ ناشراً (للصحف والكتب والمجلات).
- حصلت الوكالة الإيرلندية المعنية بترخيص حق المؤلف (ICLA) على تفويضاتها من منظمات المؤلفين وكذلك من الناشرين (أكثر من ١٣٥ ناشراً للكتب والدوريات).
- تضم الوكالة الفنلندية (KOPIOSTO) بين أعضائها ٤٥ منظمة. وحصلت من خلالها على ٤٦٠٠٠ تفويض فردي من أصحاب الحقوق (من بين المؤلفين والمصورين وفناني الأداء والناشرين في كل مجالات الأنشطة الابتكارية).
- تحتفظ الوكالة (DALRO) في جنوب أفريقيا بتفويضات مباشرة من المؤلفين والناشرين. غير أنها مفوضة أيضاً من قبل جمعية جنوب أفريقيا للناشرين (PASA).

وفي بعض الحالات، تتحد هيئات الترخيص الموجودة مع المنظمة المحلية المعنية بحقوق النسخ وتتعاون معها بصورة وثيقة:

- أنشأت جمعية المؤلفين المحدودة والمعنية بالترخيص وتحصيل الرسوم (ALCS) وجمعية الناشرين المحدودة والمعنية بالترخيص (PLS) وكالة ترخيص حق المؤلف (CLA) في المملكة المتحدة. علماً بأن الوكالة المذكورة تباشر عملها أيضاً كوكيل لجمعية المصممين والفنانين في مجال حق المؤلف (DACS).



— يضم الاتحاد الهنغاري المعني بحقوق النسخ (HARR) بين أعضائه ثلاث هيئات للترخيص. هي (ARTISJUS) و (MASZRE) و (HUNGART) التي تمثل الأعضاء الأفراد في مجالات مختلفة.

وعندما تباشر المنظمة المعنية بحقوق النسخ عملها على أساس ترخيص قانوني، فإنها تخدم عادة مصلحة جميع أصحاب الحقوق في مجال معين، ولو لم يكونوا جميعاً أعضاء فيها.

— تضم وكالة حق المؤلف المحدودة (CAL) في استراليا ٧٥٧ ٢٢ عضواً<sup>(١٧)</sup> من بينهم ٧٨٤١ عضواً.

— تمثل الجمعية الألمانية (VG WORT) نحو ٣٩٨ ٠٠٠ مؤلف و ٧٥٠٠ ناشر.

ومن بين المهام الأساسية للمنظمة المعنية بحقوق النسخ التمثيل الفعلي والشامل لأصحاب الحقوق بغض النظر عن كيفية حصولها على تفويضات منهم.

وتستند التفويضات التي يمنحها أصحاب الحقوق على الصعيد الدولي إلى اتفاقات ثنائية تبرم مع المنظمات المعنية بحقوق النسخ في بلدان أخرى على أساس مبادئ التمثيل المتبادل والمعاملة الوطنية.

### ٣-٥ مراقبة الشؤون الداخلية والخارجية

تباشر المنظمة المعنية بحقوق النسخ عملها كوصي أو وكيل لأصحاب الحقوق. وتقع مراقبة الشؤون الداخلية على عاتق المفوضين، أي المؤلفين والناشرين وممثليهم. وتختلف آليات مراقبة الشؤون الخارجية تبعاً للبلدان.

يُعهد بالمراقبة الداخلية وسلطة اتخاذ القرارات الحاسمة إلى أصحاب الحقوق عادة، فهم يشاركون في الجمعية العامة ويتخذون قراراتهم فيها وينتخبون مجلس الإدارة ورئيس المنظمة المعنية بحقوق النسخ. وفي العديد من تلك المنظمات، ينعكس التمثيل الثنائي للمؤلفين والناشرين في عدد متساو لممثليهم في مجلس الإدارة. وفي بعض المنظمات الأخرى، يمثل الرئيس المؤلفين أو الناشرين بالتناوب.

ويتكفل مجلس الإدارة باتخاذ القرارات السياسية للمنظمة. ويعين عادة الرئيس التنفيذي الذي يتحمل مسؤولية مجمل العمليات.

وفي بعض البلدان. يتكون مجلس الإدارة من ممثلين للحكومة والمستخدمين سواء بصفتهم أعضاء أصليين أو بصفتهم مستشارين. ومثال ذلك:

- في الولايات المتحدة الأمريكية. يتكون مجلس إدارة المركز المعني بترخيص حق المؤلف (CCC) من ناشرين ومبتكرين ومستخدمين.
- ويتكون مجلس إدارة الوكالة الجامايكية المعنية بترخيص حق المؤلف (JAMCOPY) من سبعة ممثلين للمبتكرين وسبعة ممثلين للناشرين وممثل واحد للحكومة.

ومن الممكن أن تتخذ مراقبة الشؤون الخارجية للمنظمة المعنية بحقوق النسخ عدة أشكال مختلفة تبعاً للتشريع الوطني. إذ يجوز إدراج شروط تتعلق بمراقبة الشؤون الخارجية في تشريع حق المؤلف أو في نصوص تشريعية منفصلة تنظم أنشطة منظمات الإدارة الجماعية.

والشرط الأكثر شيوعاً يقضي بأن تكون المنظمة المعنية بحقوق النسخ قد حصلت على تصريح أو موافقة من السلطة المختصة.

- وافقت وزارة الثقافة الدانمركية على أن تباشر المنظمة (Copy-Dan Writing) عملها بصفتها المنظمة الوطنية المعنية بحقوق النسخ؛
- ووافقت وزارة الثقافة الفرنسية على أن يباشر المركز الفرنسي المعني باستغلال حق النسخ (CFC) عمله بصفته المنظمة الوطنية المعنية بحقوق النسخ؛
- ووافقت الإدارة الوطنية لحق المؤلف. التي هي هيئة خاصة لوزارة العدل والداخلية في كولومبيا. أن تباشر المنظمة (GEDER) عملها بصفتها المنظمة الوطنية المعنية بحقوق النسخ.

وفي هولندا. يستلزم تعيين المنظمة (Stichting REPRORECHT) بصفتها منظمة مستقلة إشرافاً دائماً من الحكومة. وقد أنشأت وزارة العدل محكمة رقابية تستشير منذ إنشائها سنة ١٩٨٥ ممثلي أصحاب الحقوق عدة مرات في السنة عن طريق هيئاتهم المشتركة.



وفي بعض البلدان. يسري تشريع خاص بشأن الإدارة الجماعية لحق المؤلف بوجه عام، بما في ذلك النسخ.

- يتكفل مكتب البراءات الألماني بالإشراف على عمل منظمات الإدارة الجماعية. ويقترح أيضاً خدمات مجلس التحكيم في حالة الاختلاف على تعرفه الرسوم. غير أنه يجوز أن تكون أحكام مجلس التحكيم محل الاستئناف أمام المحاكم العادية إذا لم تكن الأطراف راضية عن قرار المجلس.
- وفي اليابان. أصبح قانون إدارة حق المؤلف والحقوق المجاورة نافذاً اعتباراً من الأول من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١. وينص ذلك القانون على نظام للتسجيل يخدم مصلحة الأشخاص الذين يوظفون بإدارة حق المؤلف بغية ضمان الإنصاف في هذا المجال وتسهيل استغلال المصنفات.

وقد أنشئت محاكم مختصة بحق المؤلف في بعض البلدان. فبناء على تشريع المملكة المتحدة. يجوز للمرخص لهم إحالة أي ترخيص إلى محكمة مختصة بحق المؤلف في حالة استيائهم. غير أنه لا يجوز لمنظمات الإدارة الجماعية اتخاذ مثل هذه الإجراءات بنفسها. وتكون قرارات المحكمة ملزمة لكل من الطرفين. ولكن يجوز استئنافها أمام محكمة عليا على أساس بعض المسائل القانونية.

وفي الاتحاد الأوروبي. أصدرت اللجنة في أبريل/نيسان ٢٠٠٤ بياناً بشأن إدارة حق المؤلف والحقوق المجاورة في السوق الداخلية. واستنتج في البيان أنه إذا كان من الواجب مواصلة تطبيق قانون المنافسة على أنشطة منظمات الإدارة الجماعية. فإن من الضروري اتخاذ تدابير تشريعية إضافية لتحقيق سوق داخلية حقيقية فيما يتعلق باستغلال الملكية الفكرية بصورة متصلة وبصورة منفصلة أيضاً. ويبدو بالتالي أنه سيتم إعداد صك تشريعي ينظم بعض جوانب الإدارة الجماعية وإدارة الجمعيات المعنية بتحصيل الرسوم في وقت قريب.

## ٦- التشغيل العملي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ

### ١-٦ مجموعات أصحاب الحقوق

ينتفع جميع المؤلفين والناشرين الذين يجوز نسخ مصنفاتهم بالإدارة الجماعية من حيث المبدأ. وينبغي أن يشاركوا فيها جميعاً لو أردنا الكمال.

من مصلحة المستخدمين الحصول على إذن لنقل مختلف أنواع المستندات. ومن مصلحة أصحاب الحقوق أيضاً التصريح بنقل مصنفاتهم بناء على شروط وتقييدات معقولة.

وإلى جانب المصنفات الأدبية، من الممكن نقل مصنفات الفنون التشكيلية والصور الفوتوغرافية والنوتة الموسيقية المطبوعة. ومن مصلحة جميع المؤلفين والناشرين الذين يمكن نقل مصنفاتهم أن تتكفل المنظمات المعنية بإدارة حقوق النسخ بالإدارة الجماعية للنسخ.

### الجدول السادس - مجموعات أصحاب حقوق النسخ

المؤلفون
- مؤلفو المصنفات غير الخيالية، بمن فيهم مؤلفو المواد التعليمية
- مؤلفو المصنفات الخيالية والمسرحية
- الصحفيون
- المترجمون
- فنانون الفنون التشكيلية: الرسامون والنحاتون ومصممو الفنون التخطيطية والرسوم التوضيحية
- المصورون
- الملحنون وناظمو الأغاني
ناشرو
- الكتب والمجلات والدوريات والصحف والنوتة الموسيقية المطبوعة

ومن المهم إشراك أكبر عدد ممكن من مجموعات أصحاب الحقوق في عمل المنظمات المعنية بإدارة حقوق النسخ. وغالباً ما يشرع مؤلفو وناشرو المصنفات الأدبية في



المشاركة في هذا العمل. وتنضم إليهم مجموعات أخرى من أصحاب الحقوق في وقت لاحق. ويعتبر التمثيل الواسع النطاق لمختلف مجموعات أصحاب الحقوق هدفاً أساسياً للمنظمات المعنية بإدارة حقوق النسخ.

## ٢-٦ إدارة مختلف أنواع المنسوخات

### ١-٢-٦ مصنفات الفنون المرئية والصور الفوتوغرافية

من المعروف أن العديد من المصنفات المرئية تنسخ. ومن الضروري الاعتماد في هذا الصدد على مشاركة أصحاب الحقوق في مصنفات الفنون المرئية والتخطيطية والرسوم التوضيحية والصور الفوتوغرافية.

وثمة وسائل عديدة تسمح بإدراج المصنفات المرئية في برنامج عمل المنظمات المعنية بإدارة حقوق النسخ. وفي العديد من البلدان. تتكفل منظمات خاصة بالإدارة الجماعية لمصنفات الفنون المرئية والصور الفوتوغرافية. وقد تكون تلك المنظمات أعضاء في المنظمة المحلية المعنية بإدارة حقوق النسخ أو تنتسب إليها بطريقة أخرى.

ومن المهم التحقق من توزيع الرسوم التي تدفع مقابل النسخ للفنانين والمصورين بصورة فعالة من حيث التكلفة سواء مباشرة أو عن طريق منظمات متخصصة.

### ٢-٢-٦ المصنفات الموسيقية

تطبق شروط خاصة على نسخ المصنفات الموسيقية. لأنها سريعة التعرض للنسخ. إذ من شأن نسخ صفحة واحدة أن يصيب المصنف بأكمله بالعطب.

ولا يجوز التصريح بنسخ المصنفات الموسيقية إلا بناء على تقييدات صارمة بوجه عام. نظراً لسرعة تأثر النوتة الموسيقية. وخطر بعض التراخيص نسخ النوتة الموسيقية بأي حال من الأحوال.

وتراعي التوجيهات الحديثة للاتحاد الأوروبي<sup>(١٨)</sup> الحالة الخاصة للنوتة الموسيقية. ولا تسمح بأي استثناء أو تقييد لنسخها.

وفي بعض البلدان. ترخص منظمات خاصة للإدارة الجماعية نسخ المصنفات الموسيقية. علماً بأن قوانينها الأساسية وأنظمتها القانونية قد تكون مختلفة عن قانون ونظام المنظمة المعنية بإدارة حقوق النسخ في نفس البلد.

### ٦-٢-٣ الصحف والمنشورات المماثلة

تستنسخ الصحف والمنشورات المماثلة بانتظام من قبل مجموعات معينة من المستخدمين. وعلى الأخص في القطاعين التجاري والصناعي. بل كذلك في القطاعات الأخرى.

ولذلك، فمن الضروري أن يكون أصحاب الحقوق في ذلك المجال ممثلين على نحو مناسب في المنظمة الوطنية المعنية بإدارة حقوق النسخ. ويختلف الوضع القانوني والتعاقدى للصحفيين اختلافاً كبيراً تبعاً للولايات القضائية والبلدان.

وفي أغلب البلدان التي ترد فيها الصحف في برنامج عمل المنظمة الوطنية المعنية بإدارة حقوق النسخ، يشارك أصحاب الحقوق في أنشطة تلك المنظمة. وفي المملكة المتحدة، توجد منظمتان منفصلتان، هما الوكالة المعنية بترخيص حق المؤلف (CLA) التي يشمل عملها المجلات والدوريات، والوكالة المعنية بترخيص الصحف (NLA) التي تهتم بالصحف.

### ٦-٢-٤ تسليم المستندات على الصعيد الدولي

تسليم المستندات الواردة من إحدى المكتبات العامة أو من إحدى دوائر تسليم المستندات من بلد إلى آخر - وهو ما يسمى بتسليم المستندات عبر الحدود - يمثل حالة خاصة للتصريحات الصادرة بموجب حق المؤلف.

تنص تشريعات بلدان عدة على خدمات البحث الوثائقي، غير أن نطاق كل من هذه الخدمات يقتصر على الأراضي الوطنية للبلد الذي ينص تشريعه على هذا الحق. ولأغراض تطبيق اختبار الخطوات الثلاث الوارد في معاهدات حق المؤلف الرئيسية، يجب أن ينتفع أصحاب الحقوق بالشروط الضرورية لاستغلال حقوقهم بصورة فعالة. ولهذا الغرض، وضع الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ مجموعة من المبادئ المطبقة على تسليم المستندات على الصعيد الدولي<sup>(٢٩)</sup>. وبناء على هذه المبادئ، ينبغي تسليم المستندات على الصعيد الدولي بأسعار يوافق



عليها أصحاب حقوق المصنفات المعنية صراحة. وليس على أساس التعرف الوطنية التي يمكن تطبيقها.

### ٣-٦ أصحاب الحقوق الأجانب

إن قدرة المنظمة المعنية بإدارة حقوق النسخ على ترخيص النفاذ إلى المصنفات الأجنبية تكفلها الاتفاقات الثنائية التي تعقدتها منظمات من هذا النوع على أساس مبادئ التمثيل المتبادل والمعاملة الوطنية.

فاستناداً إلى الاتفاقات الثنائية، تمثل كل منظمة معنية بإدارة حقوق النسخ مجموعة المصنفات الأجنبية في أراضيها وبالشروط نفسها التي تمثل بموجبها مجموعة مصنفات أصحاب الحقوق الوطنيين. وتوزع المكافأة المخصصة لأصحاب الحقوق الأجانب على أساس هذه الاتفاقات الثنائية.

وقد ابتكر الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ نوعين من الاتفاقات النموذجية بشأن التمثيل المتبادل. يمكن الانتفاع بهما كأساس للمفاوضات الثنائية التي تجريها المنظمات المعنية بإدارة حقوق النسخ في مختلف الأراضي الوطنية. ويتعلق الأمر في الحالتين باتفاقات إطارية يجب تكييفها كي تعكس الظروف الخاصة لكل حالة. ويجب كشرط أساسي تحديد مجموعة المصنفات التي يشملها الاتفاق بالضبط. لأنه نظراً لاختلاف نطاق التمثيل الوطني للمنظمات المذكورة، فإن مجموعة مصنفات المنظمين المتعاقدتين لن تكون نفسها بالضرورة.

وينص الاتفاق النموذجي الأول على تبادل مجموعة المصنفات بين المنظمات وحوالة الرسوم المحصلة. فبناءً على الاتفاق المبرم بين المنظمة (CCC) في الولايات المتحدة الأمريكية والمنظمة (CEDRO) في إسبانيا، كل ما حصله المنظمة الأمريكية مقابل نسخ المصنفات الإسبانية في الولايات المتحدة الأمريكية يحوّل إلى المنظمة الإسبانية ويوزع على أصحاب الحقوق الإسبان. والعكس بالعكس.

وتفضل بعض المنظمات المعنية بإدارة حقوق النسخ إبرام الاتفاق النموذجي الثاني في المرحلة الأولية على الأخص. وينص هذا الاتفاق على تبادل مجموعة المصنفات. غير أنه لا يقضي بتحويل الرسوم خلافاً للاتفاق النموذجي الأول. وبدلاً من ذلك، تتفق المنظمتان على أن تظل الرسوم في البلد الذي حصلت فيه. فبناءً على الاتفاق المبرم

بين المنظمة (KOPIOSTO) في فنلندا والمنظمة (FJÖLIS) في إيسلندا. كل الرسوم التي تحصل مقابل نسخ المصنفات الإيسلندية في فنلندا تظل في فنلندا، والعكس بالعكس.

وتستخدم اتفاقات نموذجية مختلفة في هذا الصدد أيضاً. فعند إنشاء منظمة جديدة لإدارة حقوق النسخ، يجوز إصدار تفويض أو توكيل رسمي أو خطاب إعلان عن النية بغية مساندة أنشطة المنظمة وضمان التمثيل الملائم.

وبوجه عام، من الأهمية بمكان أن تضمن كل منظمة تمثيلاً واسع النطاق في أراضيها الوطنية، وتمثل أصحاب الحقوق الوطنيين عن طريق التفويضات من جهة، وتضمن تمثيل أصحاب الحقوق الأجانب من خلال الاتفاقات الثنائية من جهة أخرى.

## ٤-٦ التشغيل العملي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ

### ١-٤-٦ مراقبة استخدام المصنفات

يتعين على المنظمة المعنية بحقوق النسخ أن تحدد المصنفات المستخدمة، وكذلك تاريخ ومكان استخدامها، والشخص الذي استخدمها. فهذه المعلومات ضرورية لتحصيل الرسوم وتوزيعها.

تنص اتفاقات الترخيص المبرمة بين المنظمة المعنية بحقوق النسخ والمستخدم على الالتزامات الرئيسية للمرخص له، أي دفع الرسوم وإعداد التقارير. ومن المهم مشاركة المستخدمين في هذا الصدد كي يدركوا الغرض من دفع الرسوم. ومن مصلحة أصحاب الحقوق التحقق من أن نطاق أعمال النسخ لا يتجاوز ما هو ضروري لتلبية احتياجات المستخدم. وبالمثل، من شأن مراقبة كمية النسخ المعدة أن يمكن المستخدم من تقييم حجم النسخ وخصائص الاستخدام.

وتحصل المنظمات المعنية بإدارة حقوق النسخ على بيانات مهمة عن الاستخدام بعدة وسائل. وتستخدم الوسائل التالية بوجه عام:

- إعداد تقارير كاملة: يقدم المستخدم إلى المنظمة بيانات تفصيلية عن النسخ المعدة بالفعل:



- إعداد تقارير جزئية: تقدم مجموعة فرعية من المستخدمين تقريراً عن النسخ التي أعدتها خلال فترة معينة؛
  - إعداد دراسات إحصائية: تقدر عادة المستخدمين على النسخ على فترات منتظمة.
- المعلومات المتعلقة باستخدام المصنفات مهمة أيضاً نظراً للخيارات المختلفة المتاحة لتوزيع الرسوم.

## ٦-٤-٢ الترخيص والتعرفة

تعد نسخ عديدة في المؤسسات التعليمية كل سنة من قبل الحكومات والهيئات العامة الأخرى. وكذلك في المؤسسات الصناعية والجمعيات. ومن قبل الأفراد. وهذا الاستخدام الضخم للمستندات المحمية بموجب حق المؤلف ينبغي أن يكون محل الترخيص و/أو المكافأة.

ويحدد التشريع الوطني لحق المؤلف إمكانات الترخيص. لأن من شأن استخدام المصنفات دون أي ضابط وعلى نطاق واسع أو في شكل ملتبس أن يعوق أنشطة المنظمة المعنية بإدارة حقوق النسخ. سواء تعلق الأمر باستخدام مشروع أو عمل مشروع أو استخدام براءتي التقييدات أو الاستثناءات المحددة صراحة.

### الجدول السابع - مجالات الترخيص المحتملة

التعليم على كل المستويات
الإدارة العامة - على المستوى الحكومي والإقليمي والمحلي
التجارة والصناعة
المكتبات العامة ومكتبات البحوث
المؤسسات الثقافية والمؤسسات المماثلة الأخرى
المؤسسات الدينية
محلات النسخ والأماكن الأخرى التي تتاح فيها آلات النسخ للجمهور

عند تحديد فئة المستخدمين الواجب استهدافها أولاً، يكون لنطاق قانون حق المؤلف النافذ وقانون السوابق الذي يفسره. وكذلك للبنية التحتية المحلية. دور مهم. وفي أغلب البلدان الأوروبية، بدأت المنظمات المعنية بإدارة حقوق النسخ عملها بمنح تراخيص للمؤسسات التعليمية. وفي البلدان التي يجرى فيها النسخ بصورة كبيرة

في محلات النسخ. من المهم أيضاً التحقق من أن قانون حق المؤلف يحبذ الترخيص في ذلك القطاع.

- وفي سنغافورة، أبرم اتفاق الترخيص الأول بشأن الجامعة الآسيوية بين الجمعيتين (CLASS) و(INSEAD) سنة ٢٠٠٢، ولحقه في سنة ٢٠٠٣ اتفاق بين (CLASS) ووزارة التربية بشأن مجمل المدارس الثانوية والابتدائية والمدارس التي تساعدها الحكومة.
- وفي جنوب أفريقيا، بدأت المنظمة (DALRO) منح تراخيص لمؤسسات التعليم العالي.
- وفي ملاوي، أبرم اتفاق الترخيص الأول سنة ٢٠٠٤ بين الجمعية (COSOMA) وكلية ملاوي للمحاسبة.
- وفي جامايكا، أبرم الترخيص الأول بشأن النسخ في القطاع العام مع الحكومة سنة ٢٠٠٢ ولمدة ثلاث سنوات.
- وفي اليابان، منحت التراخيص لأول مرة في قطاع التجارة والصناعة سنة ١٩٩٢، وترد أغلبية الإيرادات التي يحصلها المركز (JRR) مقابل النسخ من ذلك القطاع حتى الآن.
- وفي الأرجنتين، بدأ المركز (CADRA) تحصيل الرسوم من محلات النسخ سنة ٢٠٠٢.

ويسمح الترخيص الذي تمنحه المنظمة المعنية بإدارة حقوق النسخ بنقل جزء من منشور وإعداد عدد محدود من النسخ لاستخدامها داخل المؤسسات. ويهدف النسخ في المؤسسات التعليمية إلى استكمال المواد التعليمية التي تورد عادة، ولا يهدف إلى الاستعاضة عن الكتب المدرسية والمواد التعليمية الأخرى الواجب الحصول عليها. وفي الإدارات والمؤسسات، يتمثل الغرض من النسخ في الإعلام والبحث داخليا.

وهناك نوعان رئيسيان من الترخيص هما:

- **الترخيص العام أو الشامل** (المعروف أيضاً بعبارة التصريح العام بالاستغلال) والذي يسمح للمستخدم بالنسخ من كل منشور يرد ضمن مجموعة مصنفات المنظمة المعنية بإدارة حقوق النسخ تبعاً للشروط المحددة في الاتفاق، وغالباً ما يستخدم هذا النوع من الترخيص إذا كان النسخ يشمل قطاعات كبيرة؛
- **والترخيص المحدود** (المعروف أيضاً بعبارة الترخيص المحدود بمصنف واحد أو الترخيص تبعاً للاستخدام أو العنوان أو الرسم) والذي يسمح للمستخدم بنسخ مصنفات معينة، وغالباً ما يستخدم هذا النوع من الترخيص لأغراض الدراسات الجامعية أو مجموعة الدراسات المماثلة الأخرى.



ويحدد اتفاق الترخيص أحكام وشروط إعداد النسخ المصرح بها. ويحظر بوجه عام نسخ الكتب والمنشورات الأخرى بأكملها. وفي حالة نفاذ الكتب، يجوز الاتفاق على ترتيبات خاصة بشرط موافقة أصحاب الحقوق.

وتختلف التقييدات المفروضة على النسخ من بلد إلى بلد. ومثال ذلك ما يلي:

- بناء على القاعدة العامة التي تطبقها المنظمة السويدية (Bonus Presskopia)، يحظر نسخ أكثر من ١٥٪ من أي منشور. كما يحظر نسخ أكثر من ١٥ صفحة من أي كتاب أو كتيب أو مجلة أو منشور (وهو ما يعرف بالقاعدة ١٥/١٥). ولا يجوز بأي حال من الأحوال نسخ المواد المخصصة لاستخدام وحيد مثل كتب التمارين المدرسية. وتطبق قواعد خاصة على النوتة الموسيقية المطبوعة.

وتشمل **هياكل التعرفة التقليدية السعر تبعاً لكل صفحة والسعر تبعاً لكل طالب أو موظف**. وتختلف التعرفة عادة تبعاً لفئة المستخدمين (المؤسسات التعليمية أو الإدارات العامة أو الشركات)

وتحسب رسوم التراخيص في مجال التعليم عملياً على النحو التالي:

- يوضح تقرير المستخدمين والدراسات الإحصائية عدد الصفحات المستنسخة من المستندات المحمية بموجب حق المؤلف؛
- ويقسم عدد النسخ تبعاً لعدد الطلبة، مما يسمح بمعرفة الرقم الذي يمثل عدد النسخ تبعاً لكل طالب؛
- ويضرب عدد النسخ تبعاً لكل طالب بسعر كل صفحة (تعرفة كل صفحة)؛
- والنتيجة هي مبلغ الرسوم الواجب دفعها عن كل طالب.

وترد فيما يلي بعض الأمثلة على تعرفة الصفحة<sup>(٢٠)</sup>:

المنظمة النرويجية (KOPINOR):

- التعرفة الأساسية للكتب والمجلات والنوتة الموسيقية المطبوعة هي ٧,٥٠ سنت يورو لكل صفحة.
- وبناء على الاتفاقات الأساسية والنموذجية المبرمة مع بعض المستخدمين، يجوز تخفيض هذه التعرفة الأساسية. ونتيجة لذلك، تصبح التعرفة ٤ سنت يورو في المدارس و٤,٧٠ سنت يورو في الجامعات.

المنظمة السويسرية (ProLitteris):

— تحصل المنظمة ٢,٤ سنت يورو مقابل نسخ كل صفحة محمية بموجب حق المؤلف.

وفي سويسرا، تفرض الرسوم التالية على الطالب:

- في الجامعات: ١٠,٥٠ يورو عن كل طالب وعن كل سنة (على أساس دراسة استنتج منها أن ٣٥٪ من المواد المستنسخة في الجامعات تتمتع بالحماية بموجب حق المؤلف)؛
- وفي المدارس الثانوية العليا: ٣,٠٥ يورو عن كل طالب وعن كل سنة (على أساس دراسة استنتج منها أن ٣٠٪ من المواد المستنسخة في المدارس الثانوية العليا تتمتع بالحماية بموجب حق المؤلف).

وتستخدم الصور المستنسخة عادة كمواد تعليمية تكميلية. وبمقارنة أسعار الكتب، يمكن أن تكون فكرة ملموسة عن مبلغ الرسوم المحصلة مقابل النسخ. ففي أستراليا مثلاً، يعادل عدد الصور المستنسخة عن كل طالب وعن كل سنة كتابين. وتعد ٤٠٠ صورة مستنسخة تقريباً لكل طالب في السنة.

### ٦-٤-٣ توزيع مبلغ المكافأة

بغض النظر عن طريقة التوزيع، فإن الغرض المتوخى يظل توزيع مبلغ المكافأة الناجم عن تحصيل رسوم الترخيص على الأشخاص الذين استنسخت مصنفاتهم. والغرض من ذلك هو زيادة المبالغ الموزعة على أصحاب الحقوق إلى أقصى حد. وتخفيض التكاليف إلى أدنى حد. والحفاظ على ذلك بدقة.

ويمثل توزيع مبلغ الرسوم المحصلة على أصحاب الحقوق مهمة رئيسية للمنظمات المعنية بإدارة حقوق النسخ. إذ أن المبدأ الأساسي للإدارة الجماعية لحق المؤلف لا سيما في مجال النسخ، يقضي بتوزيع المكافأة على أصحاب الحقوق تبعاً للاستخدام الفعلي لمصنفاتهم. وبناء عليه، يحصل كل صاحب حق على مكافأة تبعاً لعدد الصور المستنسخة عن مصنفه بالفعل.

غير أنه نظراً إلى أنه يستحيل تطبيق هذا المبدأ لأسباب عملية وإدارية في أغلب الأحيان، فإنه تم اللجوء إلى حلول أخرى. وأصبحت المنظمات المعنية بإدارة حقوق



النسخ تعتمد على بيانات إحصائية لتحصيل وتوزيع الرسوم المفروضة على النسخ. وجمع تلك البيانات من مجموعة من المستخدمين خلال فترة زمنية محددة.

وتوزع الرسوم المفروضة على النسخ بوجه عام بناء على طريقتين رئيسيتين. هما:

- التوزيع الذي يستند إلى العنوان؛
- والتوزيع الذي لا يستند إلى العنوان.

ويعتمد التوزيع الذي يستند إلى العنوان على بيانات أساسية مختلفة يتم الحصول عليها بإحدى الوسائل الرئيسية التالية:

- إعداد تقارير كاملة.
- إعداد تقارير جزئية.
- إعداد دراسات استقصائية.
- إتاحة النسخ الفعلي.

ويمثل إعداد تقارير كاملة وسيلة مثالية لتوزيع مبلغ المكافأة. ويعني ذلك أنه يتعين على المستخدمين تسجيل معلومات مفصلة عن كل مصنف يستنسخونه ويكون موضع الحماية بموجب حق المؤلف. وإذا كانت هذه الطريقة تتحلى بمزايا واضحة. إلا أنها قد تكون عبئا على المستخدمين وتكلف المنظمة المعنية بإدارة حقوق النسخ تكاليف باهظة.

- يستخدم المركز الأمريكي (CCC) وسائل مختلفة لتحصيل المكافأة وتوزيعها. وبناء على ما يسمى بإعداد تقارير كاملة. يحتفظ المرخص له بسجل يسجل فيه كل نسخ. ويعد المركز فاتورة عن كل استخدام. ويوزع العائدات على أصحاب الحقوق بالتالي.
- ويشمل الاتفاق البرم بين الوكالة البريطانية (CLA) والمكتبة العامة البريطانية الأنشطة التي تباشرها المنظمة العالمية الرائدة في مجال توريد المستندات. ألا وهي المركز البريطاني المعني بتوريد مستندات المكتبات العامة. وعندما تقدم المستندات إلى منظمات تقوم بالأبحاث لأغراض تجارية. فإن الرسوم المفروضة على حق المؤلف يحددها صاحب الحق، وتسمح المعلومات المتعلقة بعملية الترخيص بتحديد المبلغ الواجب دفعه لصاحب الحق.

وبناء على إعداد تقارير جزئية، يقدم المستخدمون بيانات عن عدد النسخ التي استخرجوها خلال فترة معينة. ومن الممكن أيضاً جمع تلك البيانات على أساس دراسات استقصائية تستخدم فيها طريقة أخذ العينات. ويستند التوزيع في تلك الحالة إلى عينة من النسخ المستخرجة بالفعل.

- في الدانمرك، يتعين على ٥٪ من إجمالي المدارس المشمولة بالترخيص المدرسي أن تخطر المنظمة (Copy-Dan) بكل نسخ المواد المحمية بموجب حق المؤلف والمستخرجة خلال ١٢ شهراً. ويعد التقرير بتقديم نسخة إضافية.
- وفي المملكة المتحدة، فترة أخذ العينات التي تستخدمها الوكالة (CLA) هي أقصر من الفترة المستخدمة في المدارس الدانمركية. إذ أن الوكالة المذكورة تجري كل سنة ولمدة عشرة أسابيع دراسة عن عينة تتكون من ٢,٥٪ من مدارس تابعة لعشر إدارات محلية للتعليم تبعاً لدورة مدتها ثلاث سنوات وبالتناوب الجغرافي. وخلال فترة دراسة العينة، يُطلب إلى المستخدمين إعداد نسخة إضافية لتحديد كل مستند محمي ومستنسخ، وبيان عدد الصفحات المستنسخة وعدد النسخ المستخرجة.

وإذا كان من المستحيل عملياً جمع المعلومات من المستخدمين، فإن بالإمكان إجراء التوزيع بناء على مبدأ إتاحة النسخ الفعلي. ويعود السبب الجوهرى لذلك إلى أن مجمل المواد المتوفرة في السوق من الممكن نسخها، بل من المحتمل نسخها في وقت معين. وتعود المكافأة بالتالي من المواد المتوفرة في السوق وحدها، ويتعين على أصحاب الحقوق أنفسهم إبلاغ مصنفتهم ومنشوراتهم للمنظمة المعنية بإدارة حقوق النسخ. وغالباً ما تستخدم طريقة التوزيع هذه المنظمات التي تدير التراخيص القانونية وأنظمة الرسوم على الأخص. وبما أن من المستحيل تقريباً جمع البيانات من الأفراد العاديين، فإن هذه الطريقة تمثل طريقة فعالة من حيث التكلفة للحصول على البيانات الضرورية للتوزيع.

- وفي سويسرا، يبلغ أصحاب الحقوق مصنفتهم للمنظمة (ProLitteris). أي الترقيم الدولي الموحد للكتب، واسم الناشر والمؤلف، وعنوان الكتاب أو المقالة، وعدد النسخ، وعدد الصفحات، والسعر، وسنة النشر، ونوع المصنف (خيالي أو غير خيالي، أو علمي، أو كتاب مدرسي)، ولغة المصنف، وتحسب المكافأة على أساس تلك البيانات، ويحصل كل مصنف على مكافأة طوال مدة معينة (٢٥ سنة للمصنفات الخيالية وسنة واحدة للصحف).



وفي بعض البلدان. اختار أصحاب الحقوق طريقة لتوزيع المكافأة لا تستند إلى العنوان. وتسمح بعض الدراسات الإحصائية بجمع معلومات مشتركة عن حجم نسخ أنواع مختلفة من المستندات بدلاً من منشور معين. وجمع البيانات من عدد محدود من المستخدمين المنصوص عليه في الاتفاق خلال مدة محددة. وتجري الدراسات من وقت إلى آخر. كل أربع أو خمس سنوات عادة.

وبناء على هذه الطريقة. تدفع المكافأة للمؤلفين والناشرين بصورة غير مباشرة. وتوزع المنظمات المعنية بإدارة حقوق النسخ المكافأة على المنظمات الأعضاء التي تمثل المؤلفين والناشرين. ويعود عادة إلى جمعيات أصحاب الحقوق قرار تحديد معايير التوزيع. وينتفع المؤلفون عادة بإعانات. ويجوز لهم تمويل أنشطة مشتركة. ويجمع الناشر بيان عن حصص السوق. ويدفعون المكافأة للناشرين بصورة فردية. وتطبق طريقة التوزيع هذه على أصحاب الحقوق الوطنيين فقط. أما الحصة المستحقة لأصحاب الحقوق الأجانب. فإنها تُحدد على أساس نتائج الدراسات.

— في النرويج. تجري المنظمة (KOPINOR) عادة دراسات استقصائية عن كل قطاع كل خمس سنوات. وتجري هذه الدراسات مكاتب مستقلة للإحصاء. بتكليف من المنظمة المذكورة والمستخدم. وتسمح الدراسة بتحديد ١٥ فئة مختلفة من المنشورات (مثل الكتب المدرسية والمجلات العلمية والنوتة الموسيقية المطبوعة والصحف) و١٥ فئة مختلفة من المواد (مثل الشعر والنصوص العلمية والصور الفوتوغرافية والرسوم التوضيحية والنوتة الموسيقية). وتعالج بيانات كل قطاع في شكل جداول تستخدم لحساب المكافأة.

ويمكن تحديد حصة كل من المؤلفين و الناشرين على الوجه التالي:

— يجري الاقتسام بناء على أحكام التشريع الوطني كما هو الحال في بلجيكا (REPROBEL) ورومانيا (CopyRo).

— يجري الاقتسام بناء على اتفاق بين الأطراف. كما هو الحال في أغلب البلدان. وعلى الأخص في ألمانيا (VG WORT) والنرويج (KOPINOR) والمملكة المتحدة (CLA).

— يجري الاقتسام بناء على عقود تبرم بين المؤلفين والناشرين.

والخلاصة هي أن المنظمة المعنية بإدارة حقوق النسخ مسؤولة أمام مفوضيها. أي أصحاب الحقوق. غير أنه إلى جانب ذلك. يجب أن تكون طريقة توزيعها للحصص واضحة وشفافة ويمكن أن يفهمها بسهولة المستخدمون والمجتمع بوجه عام.

## ٧- النسخ الرقمي والنشر

### ١-٧ المسائل محل النقاش

نظراً للتقدم التكنولوجي، أصبح النسخ رقمياً أكثر فأكثر أو أصبح يستعاض عنه تماماً بالنسخ الرقمي.

خلال السنوات العشر الأخيرة، كانت المسائل المتعلقة بالتكنولوجيا الرقمية محل نقاش مكثف داخل الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ. وأصبح من المهم لأصحاب الحقوق والمنظمات المعنية بإدارة حقوق النسخ والاتحاد الدولي بصفته منبراً دولياً القيام بما يلي:

- دراسة المسائل الاستراتيجية المتصلة بالاستخدام المتزايد للنسخ الإلكتروني والنشر الرقمي للملكية الفكرية؛
- وتوفير محفل لتقاسم المعلومات والبيانات التقنية التي قد تسمح للمنظمات المعنية بإدارة حقوق النسخ بتحسين خدماتها التقليدية وتقديم خدمات جديدة إلى المبتكرين والناشرين والمستخدمين؛
- وفحص الوسائل التي تساعد الاتحاد الدولي على تحسين استغلاله للخدمات الإلكترونية وتقديم بيانات ومعلومات إلى مجمل المنظمات الأعضاء.

ويرخص عدد كبير من المنظمات المعنية بإدارة حقوق النسخ استخدامات رقمية معينة بناء على تفويضات من أصحاب الحقوق أو بناء على نصوص تشريعية حسبما يكون الحال. ويختلف نطاق وتنوع الخدمات في هذا المجال اختلافاً كبيراً.

### ٢-٧ اكتساب الحقوق الرقمية

اكتساب الحقوق الرقمية مسألة أساسية في مجال النسخ الرقمي، ويتطلب مشاورات وثيقة مع أصحاب الحقوق.

شجرت أغلب المنظمات المعنية بإدارة حقوق النسخ أول الأمر في ترخيص تصوير المستندات، واقتصرت تفويضاتها من أصحاب الحقوق بالتالي على النسخ الفوتوغرافي. ويختلف تعريف النسخ الفوتوغرافي، فهو يشمل في عدد من البلدان



بعض أشكال النسخ الإلكتروني، مثل النسخ الرقمية التي تعادل النسخ المصورة. وفي بعض البلدان الأخرى، تدخل نسخة المستندات المطبوعة على الإنترنت في إطار تراخيص تصوير المستندات.

ويتطلب اكتساب الحقوق الرقمية التشاور مع أصحاب الحقوق والمبتكرين والناشرين. ويجب الحصول على تفويضات جديدة في أغلب الحالات.

ويترتب على اكتساب الحقوق الرقمية إجراء مناقشات داخل الاتحاد الدولي للتوصل إلى أنسب شكل لإدارة هذه الحقوق. وفي إطار عمل الاتحاد الدولي، تمكن أصحاب الحقوق والمنظمات المعنية بإدارة حقوق النسخ من الإلمام بالتجارب التي مروا بها والاستفادة منها والاستلهام بالطرائق العديدة التي جربت في مختلف البلدان.

وتمثل الإدارة الفردية للحقوق نقطة انطلاق عادية لأصحاب الحقوق والمستخدمين عندما يكون ذلك ممكناً. ويجابه العديد من المنظمات المعنية بإدارة حقوق النسخ احتياجات ومتطلبات المستخدمين المهمة، نظراً لأنها تؤدي دوراً رئيسياً في إدارة الحقوق. فمن المحتمل أن يكون أصحاب الحقوق، ولا سيما دور النشر الكبيرة، قد وظفوا أموالاً طائلة في إداراتهم الخاصة ويريدون بالتالي ترخيص موادهم بصورة فردية كلما كان ذلك ممكناً. وبإمكان العديد من الناشرين، وعلى الأخص صغار الناشرين، أن يستفيدوا إلى حد كبير من خدمات المنظمات المعنية بإدارة حقوق النسخ.

وغالباً ما تتطور الأوضاع بفضل مختلف المشروعات الرائدة التي تسمح لجميع الأطراف المعنية بالحصول على معلومات قيمة من أجل تطوير خدمات الترخيص الرقمي. فقد أضيفت الحقوق الرقمية إلى ذخيرة العديد من المنظمات المعنية بإدارة حقوق النسخ، بعد تقييم الأوضاع وفحصها فحصاً دقيقاً. وإذا كان من المستحيل إدارة الحقوق بصورة فردية أو لم يكن ذلك ممكناً من الناحية العملية، فإن من المستحسن بناء على التجربة اللجوء إلى خدمات منظمة معنية بإدارة حقوق النسخ.

### ٣-٧ الاتفاقات الثنائية

من أجل ترخيص الاستخدامات الرقمية على الوجه الصحيح، يتطلب الأمر أيضاً الحصول على مجموعة من المصنفات الأجنبية. والاستخدام الرقمي في حالة النقل على الإنترنت دولي بطبيعة الحال.

ولا تنطبق الاتفاقات النموذجية الحالية للاتحاد الدولي (IFRRO) سوى على النسخ الفوتوغرافي. ويجري الآن العمل على إعداد مبادئ تعاقدية نموذجية جديدة، ألا وهي المبادئ الثنائية القابلة للتطبيق على الاستخدام الرقمي.

وستمثل الاتفاقات المبرمة بين المنظمات المعنية بإدارة حقوق النسخ بناءً على التفويضات الصادرة من أصحاب الحقوق الوطنيين الأساس للترخيص الدولي عبر الحدود. ومثال ذلك مجموعة المبادئ المطبقة على توريد المستندات على الصعيد الدولي والوارد ذكرها أعلاه.

## ٤-٧ طرائق وممارسات التراخيص الحالية

تستند التراخيص في المجال الرقمي عادة إلى الترخيص التفصيلي الذي يسمح لأصحاب الحقوق بتحديد سعر كل مصنف.

وتعطي قائمة الأمثلة الواردة أدناه فكرة مقتضية عن بعض الحلول السارية حالياً أو الجاري التفكير فيها في مختلف البلدان. علماً بأن السيناريو يتطور تطوراً سريعاً ويتطلب استجابات جديدة وفعالة من قبل أصحاب الحقوق والمنظمات المعنية بإدارة حقوق النسخ.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، يمنح مركز ترخيص حق المؤلف (CCC) تراخيص بشأن الاستخدام الرقمي للشبكات المحدودة النفاذ والمستغلة داخلياً في الشركات والجامعات، وكذلك بشأن النشر على الإنترنت وبالبريد الإلكتروني عن طريق إدارته المعنية بالترخيص الرقمي (DPS)، وإدارته المعنية بترخيص طبعات جديدة (RLS). وأنشأ المركز أيضاً إدارة تختص بمنح تراخيص بشأن الحقوق الرقمية وإعادة الطبع، وتعرف بـ (Rightslink). وتسمح هذه الإدارة للناشرين وموردي المحتويات الآخرين بعرض موادهم المحمية بموجب حق المؤلف على الخط، وتقديم التصاريح والمحتويات على الفور، مع ضمان الأمن ومراقبة استخدام المحتويات.

وتقدم الوكالة الكندية المعنية بترخيص حق المؤلف منذ سنة ١٩٩٩ خدمات تهدف إلى مساعدة أساتذة الجامعات على الحصول على تصريح لاستخدام المواد المحمية بموجب حق المؤلف في نصوصهم الإلكترونية. ويمنح أغلب الناشرين



والمبتكرين حقوق الاستيراد والتحويل الرقمي حالياً بموجب تفويض جديد. ويسمح نظام الترخيص على الخط بمنح تراخيص تفصيلية للاستخدام الرقمي للمصنفات.

وفي أستراليا، تقدم الوكالة المعنية بترخيص حق المؤلف (CAL) ترخيصاً بشأن استغلال قصاصات الصحف يسمح للوكالة بمسح المقالات الصحفية وتخزينها وتوزيعها على عملائها. كما تقدم ترخيصاً فريداً يعرف بـ "downstream license" ويسمح للحكومة وعمالء هذه الوكالات بنشر القصاصات داخلياً سواء بالبريد الإلكتروني أو على الإنترنت.

وفي فرنسا، يمنح المركز الفرنسي المعني باستغلال حق النسخ (CFC) تراخيص للوكالات التي تختص بقصاصات الصحف وتنشر عروضاً مرقمة للصحف على عملائها. وكذلك للشركات والوكالات الحكومية التي تنشر هذه العروض المرقمة على الإنترنت.

وفي إسبانيا، يتعاون المركز الإسباني المعني بحقوق النسخ (CEDRO) حالياً مع الجامعة الإسبانية للتعليم عن بعد في إعداد مشروع رائد يهدف إلى ترخيص الاستغلال الرقمي للمصنفات المطبوعة. وقد وافقت الجمعية العامة السنوية للمركز المذكور في صيف ٢٠٠٤ على تفويضات رقمية جديدة.

وفي المملكة المتحدة، تمنح وكالة ترخيص حق المؤلف المحدودة (CLA) ترخيصاً تجريبياً شاملاً بشأن ترقيم قطاع التعليم التكميلي. وعلى أساس مائل، منحت تراخيص عامة بشأن الترقيم تسمح بضم مستندات منشورة ومرقمة إلى البريد الإلكتروني للقطاعين التجاري والمهني بغية استخدامها في الشركات.

وفي ألمانيا، تمنح المنظمة (Verwertungsgesellschaft WORT) حالياً تراخيص بشأن الاستخدام المنفصل (على أقراص مدمجة) أو المتصل لمستندات قديمة، وكذلك بشأن ترقيم واستخدام مستندات غير منشورة في شكل رقمي على الإنترنت. شريطة أن ينجز الناشر الأصلي هذه الطبعة الرقمية الجديدة بنفسه أو بمنح موافقته لهذا الغرض.

## ٥-٧ بعض الحلول التشريعية

في بعض البلدان، تشمل الأحكام التشريعية الواردة في قانون حق المؤلف بعض أشكال الاستخدامات الرقمية.

اتسع نطاق تعريف النسخ والنسخ الفوتوغرافي بناءً على القانون، وأصبح يشمل بعض الاستخدامات الإلكترونية. ففي نيوزيلندا مثلاً، ينص قانون حق المؤلف على أن مصطلح "النسخ" يشمل تخزين أي مصنف على أي دعامة وبأي وسيلة كانت وفقاً للقواعد الدولية المعمول بها. وفي جامايكا، يعرف قانون حق المؤلف النسخ على أنه يشمل تخزين المصنف على أي دعامة بوسائل إلكترونية.

وتنطبق أحكام تشريعية أيضاً على النسخ الإلكتروني في بعض البلدان:

ففي أستراليا، يجيز قانون حق المؤلف في حالات معينة النسخ أو النقل الإلكتروني للمصنفات دون الحصول على موافقة مسبقة من صاحب حق المؤلف. وتدفع المكافأة لأصحاب الحقوق في حالتين هما: ترخيص التعليم القانوني وأحكام الحكومة بشأن النسخ. وتحصل وكالة حق المؤلف المحدودة (CAL) المكافأة وتوزعها بناءً على هذه الأحكام.

وفي سويسرا، ينص التشريع على ترخيص قانوني بشأن استخدام مقتطفات من المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف لأغراض الإعلام والتوثيق الداخلي في المدارس والجامعات والشركات والمهن. وتتكفل المنظمة (ProLitteris) بإدارة هذا الترخيص القانوني.

وفي الدانمرك، يشمل الترخيص الجماعي الموسع بصفته سنداً تشريعياً للترخيص الطوعي، النسخ الرقمي في التعليم. وباشرت المنظمة (COPY-DAN-WRITING) التي تمنح تراخيص بشأن النسخ القياسي للأغراض التعليمية، توسيع نطاق الترخيص في هذا المجال كي يشمل ترقيم المصنفات المنشورة في شبكات مغلقة مثل الإنترنت، وكذلك بعض الاستخدامات الرقمية في مكتبات البحث العامة.

وتشمل التراخيص القانونية المرتبطة بأنظمة الرسوم مجموعة من المعدات التي يمكن الإشارة إليها بعبارة معدات "النسخ الفوتوغرافي الرقمي". وتشمل



أنظمة الرسوم أيضاً هذه المعدات والدعامات مثل آلات المسح والأجهزة المتعددة الوظائف والآلات الطابعة وآلات تسجيل الأقراص المدمجة وأقراص الفيديو الرقمية والحواسيب الشخصية.

وقد كانت مسألة صلاحية أنظمة الرسوم في المحيط الرقمي محل مناقشات مكثفة بسبب بروز أنواع من الأنشطة التي تستخدم أنظمة إدارة الحقوق الرقمية. وإذا كان أصحاب الحقوق والمنظمات المعنية بإدارة حقوق النسخ التي تمثلهم يساندون كلية ابتكار أنواع جديدة من الأنشطة في المحيط الرقمي، ويحبذون بالتالي أنظمة إدارة الحقوق الرقمية وتطويرها، فإن هذه الأنشطة ما هي إلا حل جزئي في الوقت الراهن. ففي قطاع الطباعة والنشر خاصة، ما زالت أغلبية المصنفات تقدم على الورق، ولا تطبق أنظمة إدارة الحقوق الرقمية بالتالي، ومن السهل رقمنة هذه المصنفات عن طريق المسح مثلاً، واستخدامها بعدئذ في السلسلة الإلكترونية. ونتيجة لذلك، ينبغي تطبيق أنظمة الرسوم الرقمية وأنظمة إدارة الحقوق الرقمية بصورة متوازنة ومتكاملة خلال السنوات القادمة.

ولا تصف الفقرات الواردة أعلاه سوى بعض الحلول التشريعية التي يجري تطبيقها حالياً في بلدان مختلفة.

## ٨- الاتحاد الدولي (IFRRO) يمثل مصالح أصحاب الحقوق

### ١-٨ الاتحاد الدولي - الصلة الدولية

يقيم الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ الصلة مع جميع المنظمات المعنية بإدارة حقوق النسخ والجمعيات الوطنية والدولية لأصحاب الحقوق.

المنظمات الوطنية المعنية بإدارة حقوق النسخ هي أعضاء في الاتحاد الدولي (IFRRO)، وهي متواجدة حالياً في ما يناهز خمسين بلداً، وبتزايد عددها سنة بعد سنة. ويعود هذا التطور السريع في العديد من البلدان إلى الجهود التي يبذلها المؤلفون والناشرون الوطنيون، ويدعمها الاتحاد الدولي والأعضاء فيه. وقد أثمر ذلك التعاون الطويل الأمد في كل القارات لصالح المؤلفين والناشرين والمجتمع الدولي.

والجمعيات الوطنية للمؤلفين والناشرين هي أعضاء منتسبة إلى الاتحاد الدولي. والجمعيات الدولية التالية هي أعضاء منتسبة إلى الاتحاد الدولي:

- الجمعية الأوروبية لناشري الصحف (ENPA)
- مجلس الكتاب الأوروبيين (EWC)
- اتحاد الناشرين الأوروبيين (FEP)
- الاتحاد الدولي للصحافة الدورية (FIPP)
- الاتحاد الدولي للمترجمين (FIT)
- المجلس الدولي لجمعيات الرسوم التخطيطية (ICOGRADA)
- الاتحاد الدولي للصحفيين (IFJ)
- الاتحاد الدولي للناشرين (IPA)
- الاتحاد الدولي لجمعيات ناشري المصنفات العلمية والتقنية والطبية (STM)

### ٢-٨ مهام الاتحاد الدولي الرئيسية

تتمثل مهمة الاتحاد الدولي الرئيسية في تقديم مساندة تشريعية وبناءة إلى أعضائه، وتوفير معلومات حديثة عن التأثير الإيجابي لنظام للإدارة الجماعية يطبق على الوجه الصحيح في المجتمع.



أنشئ الاتحاد الدولي (IFRRO) سنة ١٩٨٠ كفريق عمل للجنة حق المؤلف التابعة للاتحاد الدولي للناسخين والاتحاد الدولي لجمعيات ناشري المصنفات العلمية والتقنية والطبية. وفي سنة ١٩٨٤، أصبح الاتحاد الدولي محفلاً غير رسمي. وبدأ بإبشور عمله منذ سنة ١٩٨٨ كاتحاد مستقل له برنامج عمل خاص ومؤهل لتمثيل أعضائه أمام الهيئات الوطنية والدولية.

وفي سنة ١٩٩٨، افتتح الاتحاد الدولي مكتبين في بروكسل (بلجيكا) على ثقة من أنه سيؤدي دوراً متزايد الأهمية في دعم قواعد عادلة متماسكة وشفافة في مجال النسخ. لا سيما في المحيط الرقمي العالمي المتطور.

وينشد الاتحاد الدولي تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية يمكن وصفها باقتضاب على النحو التالي:

- تشجيع إنشاء منظمات معنية بإدارة حقوق النسخ في العالم أجمع؛
- وتسهيل الاتفاقات الرسمية وغير الرسمية والعلاقات بين أعضائه؛
- وزيادة وعي الجمهور والمؤسسات بحق المؤلف ودور المنظمات المعنية بإدارة حقوق النسخ في حوالة الحقوق وتوزيع الجعائل بين أصحاب الحقوق والمستخدمين.

## ١-٢-٨ تشجيع إنشاء منظمات جديدة معنية بإدارة حقوق النسخ

تتمثل إحدى المهام الرئيسية للاتحاد الدولي في تشجيع إنشاء منظمات جديدة معنية بإدارة حقوق النسخ في البلدان التي لا تتواجد فيها بعد.

- ولذلك الغرض. أنشأ الاتحاد الدولي **لجاناً إقليمية وصندوقاً للتنمية**. وتشمل اللجان الإقليمية مناطق جغرافية مختلفة على النحو التالي:
- اللجنة المختصة لبلدان آسيا والمحيط الهادئ
  - اللجنة المختصة لبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي
  - لجنة التنمية المختصة لبلدان أفريقيا والشرق الأوسط
  - الفريق الأوروبي وفريق العمل المعني بالتنمية الأوروبية.

ويمول صندوق التنمية من المساهمات الطوعية للأعضاء في الاتحاد الدولي. الذي يوصي كل منظمة معنية بإدارة حقوق النسخ بتخصيص مبلغ للصندوق يعادل اشتراكها السنوي فيه. وتقرر كل منظمة عضو تخصيص ذلك المبلغ للأنشطة التي تبشور في منطقة معينة أو تترك حرية التصرف لمجلس الإدارة.

- والغرض من الصندوق هو رصد أو إقراض الأموال الضرورية لإنشاء وتطوير منظمات جديدة معنية بإدارة حقوق النسخ، وتمويل المشروعات الخاصة التي تلبى الأهداف الاجتماعية والثقافية للاتحاد الدولي. ويتعين على وجه الخصوص أن:
- يدعم كل مشروع الإدارة الجماعية لحق المؤلف؛
  - ويتمتع بالاكتماء الذاتي على الأجل الطويل.

وهناك نظامان ينصان على تقديم القروض والمنح بشروط خاصة.

## ٢-٢-٨ العلاقات القائمة بين الأعضاء

تتمثل قوة الاتحاد الدولي في تعدد وتنوع أعضائه. أي أصحاب الحقوق الذين يجمع الاتحاد شملهم.

تنجز مختلف أفرقة عمل الاتحاد الدولي ولجانه الدائمة أو المؤقتة أعمالاً مهمة. وبفضل الدراية العملية لأفرقة العمل التقنية واللجان، يؤدي الاتحاد الدولي دوراً رائداً في مجالات مختلفة من الأنشطة، مثل نسخ المواد المرئية والصحف والمنشورات المماثلة، وتحصيل رسوم عن الأجهزة والمعدات، ودراسة المسائل المرتبطة بالترقيم.

ويمثل جدول العمل الرقمي أولوية كبرى للاتحاد الذي وضع إتفاقات نموذجية، تستند إلى مبادئ التمثيل المتبادل والمعاملة الوطنية. ويدرس حالياً إمكانية الانتفاع بتلك الاتفاقات في المحيط الرقمي. ومن المهم أيضاً ابتكار معايير ووسائل تعريف بغية استخدامها في تبادل الحقوق والمحتويات على الشبكة. وخير مثال على ذلك جهاز التعريف بالموضوعات الرقمية (DOI)، الذي ابتكره الناشرون في الأصل لاستخدامه في محيط الشبكة، والمطبق حالياً على مجموعة من المواد الحميمة بموجب حق المؤلف. ويشارك الاتحاد الدولي بنشاط في أعمال المؤسسة الدولية (DOI).

وإذا اشتركت المنظمات الأعضاء في أنشطة الاتحاد الدولي، فإنه بإمكانها أن تحصل على معلومات حديثة عن تطور أوضاع النسخ وإدارة الحقوق الرقمية. نظراً إلى أن اجتماعات الاتحاد تسمح بتبادل المعلومات والخبرات في إطار دولي.

## ٣-٢-٨ نشر الوعي

لعل من الضروري حالياً أكثر من أي وقت مضى توعية المشرعين وأصحاب الحقوق والمستخدمين والمجتمع ككل بالأهمية المتزايدة لحقوق الملكية الفكرية.



ينظم الاتحاد الدولي ندوات إقليمية ووطنية وغير ذلك من الأنشطة الرامية إلى نشر الوعي، سواء بصورة منفردة أو بالتعاون مع منظمات أخرى. وغالباً ما يأخذ ممثلو الاتحاد الكلمة في الاجتماعات الدولية أو الإقليمية، مثل تلك التي تعقدها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو). وقد أثبتت التجربة أن الاجتماعات التي يشارك فيها ممثلو الحكومة والقطاع الخاص مفيدة لكلا الطرفين.

وينشر الاتحاد الدولي بيانات بشأن موقفه وبعض الوثائق المهمة الأخرى على صفحة موطنه، مما يمثل مراجع مفيدة للإلمام بالمسائل المتعلقة بالنسخ والنسخ الرقمي. وتتوفر المواد التريبوية، مثل هذا الكتيب، على الإنترنت.

### ٣-٨ اتفاق التعاون المبرم مع الويبو

يعمل الاتحاد الدولي بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو). وتعزز المنظمتان حماية حقوق الملكية الفكرية في كل أنحاء العالم.

وقد تضايفت تلك الأنشطة منذ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣ بعدما عقدت الويبو والاتحاد الدولي اتفاقاً للتعاون، يسمح لهما بالعمل معاً في المجالات الرئيسية التالية:

**الأنشطة المتعلقة بنشر الوعي:** يتعاون الاتحاد الدولي والويبو حسب الاقتضاء في تطوير ودعم البنية التحتية الضرورية للمنظمات المعنية بالإدارة الجماعية، وكذلك في زيادة الوعي بحقوق النسخ والنسخ الفوتوغرافي، وفوائدها التي ينتفع بها أصحاب حق المؤلف والمستخدمون والمجتمع ككل.

**برامج التدريب** التي تسمح للمنظمتين بالقيام معاً أو بصورة منفردة بعقد دورات تهدف إلى تدريب موظفي المنظمات المعنية بالإدارة الجماعية في البلدان التي يشير إليها اتفاق التعاون، أي البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً وبلدان آسيا الوسطى وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية.

**تكنولوجيا المعلومات** التي تشمل ابتكار إجراءات تستهدف توثيق المعلومات وتعريفها وتبادلها وإدارتها.

## الحواشي

- (١) الآراء المعبر عنها في هذا المنشور هي آراء الكاتبة.
- (٢) Publishing Market Watch, Sectoral Report 2:Book Publishing,©2004
- اللجنة الأوروبية (١٥ دولة عضواً في سنة ٢٠٠٢).
- (٣) الاتحاد الدولي للصحافة الدورية (FIPP) على الموقع [www.magazineworld.org](http://www.magazineworld.org). سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤.
- (٤) الرابطة العالمية للصحف. مايو/أيار ٢٠٠٤.
- (٥) Collective Management of Copyright and Related Rights by Dr. Mihály Ficsor, WIPO Publication No. 855 (E)
- (٦) BONUS PRESSKOPIA منذ سنة ١٩٩٩.
- (٧) في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥. بلغ عدد الدول المنضمة إلى اتفاقية برن ١٥٧ دولة.
- (٨) في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤. بلغ عدد الدول المنضمة إلى اتفاق تريبس ١٤٨ دولة.
- (٩) Directive 2001/29/EC of the European Parliament and of the Council of 22 May 2001.
- (١٠) المادة (٢) ٥ (أ).
- (١١) تشير الفقرة ١٨ من ديباجة التوجيهات إلى التراخيص الجماعية الموسعة.
- (١٢) حلت المنظمة (COPIBEC) محل المنظمة (UNEQ) التي بدأت تتصرف بصفتها منظمة معنية بإدارة حقوق النسخ في سنة ١٩٨٤.
- (١٣) شرعت جمعية حق المؤلف في ملاوي (COSOMA) في منح تراخيص بشأن النسخ في سنة ٢٠٠٤.
- (١٤) عضو منتسب إلى الاتحاد الدولي.
- (١٥) عضو منتسب إلى الاتحاد الدولي.
- (١٦) عضو منتسب إلى الاتحاد الدولي.
- (١٧) عضو منتسب إلى الاتحاد الدولي.
- (١٨) عضو منتسب إلى الاتحاد الدولي.
- (١٩) أنشئت المنظمة (AEDRA) في إكوادور سنة ٢٠٠١.
- (٢٠) في إيطاليا، تدير المنظمة (SIAE) التراخيص القانونية للنسخ الخاص في مراكز النسخ.
- (٢١) أنشئت المنظمة (PROAUTOR) في بيرو سنة ٢٠٠٣.
- (٢٢) تحصل الرسوم وكالة حق المؤلف السلوفينية (AAS).



- (٢٣) تشير الأرقام إلى أن السنة ٢٠٠٣/٢٠٠٤ أو ٢٠٠٢/٢٠٠٣ حسب السنة المالية للمنظمة.
- (٢٤) تشير الإيرادات إلى نظام التشغيل الذي ترد منه الموارد الرئيسية.
- (٢٥) أصبحت المنظمة المعنية بإدارة حقوق النسخ في غانا (COPYGHANA) عضواً في الاتحاد الدولي في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤.
- (٢٦) تشير الأرقام إلى الأوضاع في صيف سنة ٢٠٠٤.
- (٢٧) في ٣٠ أبريل/نيسان ٢٠٠٤.
- (٢٨) المادة (٢)٥(أ) من توجيهات البرلمان الأوروبي والمجلس رقم CE/29/2001 الصادرة في ٢٢ مايو/أيار ٢٠٠١.
- (٢٩) صدقت على المبادئ الجمعية العامة السنوية للاتحاد الدولي في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤.
- (٣٠) التعرف في سنة ٢٠٠٤. وتجرى تعديلات عليها كل سنة.



لمزيد من المعلومات الاتصال بالويبو على العنوان التالي:  
[www.wipo.int](http://www.wipo.int)

المنظمة العالمية للملكية الفكرية  
World Intellectual Property Organization  
34, chemin des Colombettes  
P.O. Box 18  
CH-1211 Geneva 20  
Switzerland

الهاتف: +4122 338 91 11

الفاكس: +4122 733 54 28